

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦٦

الأربعاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

(ب) نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة نائبة الرئيس،

السيدة لو كاس (لكسمبرغ).

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/65/77)

مشروع قرار (A/65/L.46)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار

الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/65/341)

مشروع قرار (A/65/L.25)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي

تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك

المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/65/344)

(د) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى

البلدان أو المناطق

مشروع قرار (A/65/L.31)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها

الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/65/335 و A/65/357)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): لا تزال

حالات الطوارئ الإنسانية تدمر مجتمعات بأكملها. وتنشأ

تهديدات جديدة مرتبطة بتغير المناخ والأوبئة والكوارث

الطبيعية. وللأسف تبقى أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة

الإنسانية أكثر ضرورة اليوم من أي وقت مضى.

تقارير الأمين العام (A/65/82 و A/65/290

و A/65/356)

مشاريع القرارات (A/65/L.45 و A/65/L.47

و A/65/L.48)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ثالثاً، فيما يتعلق بأهمية التنسيق، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس على العمل الذي اضطلع به فريقها، وأشجعها على مواصلة عملها لتعزيز تنسيق المساعدة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة - وكالات وبرامج الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية والانمائية - إلى مواصلة العمل على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وأخيراً، أدعو الدول الأعضاء إلى كفالة توفير الموارد المالية الكافية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بما يتيح استجابة فعالة للحالات الإنسانية. وأتمنى للجمعية العامة مناقشة مثمرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/65/L.25.

**السيد بافليتشكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على التقرير (A/65/341) المقدم في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٦٩ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها".

وما فتئت أهمية المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث تزداد في ضوء تزايد عدد التهديدات والتحديات الإنسانية. وقد أظهرت لنا الكوارث الطبيعية التي وقعت هذا العام أن هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز التعاون الإنساني والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين.

قد دعمت أوكرانيا تقليدياً جهود الإغاثة من الكوارث للبلدان المتضررة على أساس ثنائي. كما أن لدينا رغبة قوية بتعزيز مشاركتنا في استجابات الأمم المتحدة

وتؤكد الدول الأعضاء من جديد، كل عام، دعمها للأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة من خلال اتخاذ القرارات التي تتناول المسائل الإنسانية بتوافق الآراء. وأود أن أوضح أن هذه علامة هامة على تضامن المجتمع الدولي مع الضحايا في تلك الحالات. وبالتأكيد أمل أن يصدق ذلك أيضاً في ختام مناقشاتنا اليوم. وأود، في هذا الصدد، أن أشكر السفير هيرمان شابر على قيامه بتنسيق العمل بشأن مشاريع القرارات المقدمة اليوم.

وقبل افتتاح المناقشة، أود أن أشاطر بضع ملاحظات مع الجمعية العامة.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية بناء القدرات، إن التحديات الناجمة عن نطاق حالات طوارئ إنسانية معينة، ولا سيما فيما يتعلق بقدرة نظام المساعدة الإنسانية وتنسيقها، تزيد من ضعف السكان المتضررين. إن الزلزال الذي دمر هايتي والإعصار توماس، الذي ضرب بلدان كثيرة في منطقة البحر الكاريبي، مثالان حديثان على هذا. ولذلك السبب تصر مشاريع القرارات المقدمة للنظر فيها اليوم على الضرورة الملحة للتصدي للتهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية والتأهب لحالات الطوارئ، ولا سيما من خلال بناء قدرات السلطات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية.

وستتاح أمام الجمعية العامة في شباط/فبراير ٢٠١١ فرصة للتعمق في مسألة منع الكوارث الطبيعية في مناقشة مواضيعية غير رسمية.

ثانياً، فيما يتعلق بضرورة زيادة تأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني، وبالإضافة إلى مسألة التعقيدات التشغيلية، يواجه العاملون في المجال الإنساني والمنشآت الإنسانية بشكل متزايد تهديدات وهجمات تتسم بالعنف في بعض الأحيان، ويمكن أن تعوق فعالية المعونة المقدمة. لذلك لا بد أن يكون تعزيز الأوضاع الأمنية من بين الأولويات.

مشروع القرار A/65/L.25 بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستكمال بناء الغطاء الواقي وتحويله إلى نظام آمن بيئيا. ويرحب بأعمال برامج تشيرنوبيل الجارية وخطة عمل الأمم المتحدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للقرار ٩/٦٢ بشأن تشيرنوبيل وهي تهدف إلى التنفيذ الكامل لعقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

وفي العام المقبل، سيحيي المجتمع الدولي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل. وفي هذا الصدد، يرحب مشروع القرار بالمبادرة الأوكرانية، التي اشترك في تقديمها بيلاروس والاتحاد الروسي، لعقد مؤتمر دولي معنون "خمسة وعشرون عاما بعد كارثة تشيرنوبيل: السلامة من أجل المستقبل"، في نيسان/أبريل ٢٠١١، بكييف. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، جلسة تذكارية خاصة للجمعية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل.

وعندما يتم اعتماد مشروع القرار سيصبح منهاج عمل لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين الاستجابة الدولية إلى أقصى درجة لمواجهة آثار كارثة تشيرنوبيل. وأود أن أشكر بجرارة الوفود التي اشتركت في المشاورات على مشاركتها البناءة. وأشكر أيضا جميع الوفود التي اشتركت في تقديم مشروع القرار، وأدعو الوفود الأخرى للاشتراك في تقديمه. ونحن نتوقع، أن يتم اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات السابقة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لممثل بلجيكا لعرض مشروع القرارين A/65/L.31 و A/65/L.46.

لحالات الطوارئ والأزمات. في عام ٢٠١٠، أصبحت أوكرانيا إحدى الجهات المانحة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بالتبرع بأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ دولار للصندوق.

ونحن ننطلق من ضرورة ضمان استجابات شاملة ومنسقة للحالات الإنسانية. ومن المهم الحفاظ على المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية، وهي الحياد والإنسانية وعدم التحيز واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

تقدر أوكرانيا أيضا تقدير الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، ولا سيما الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتقليلها. ومن الضروري ضمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتشيرنوبيل وخطة عمل الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ونحن ممتنون للدول الأعضاء والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع المانحين على مساهمتهم نحو تطوير التعاون من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتقليلها.

بالنيابة عن البلدان الأكثر تضررا من كارثة تشيرنوبيل - والمقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، جمهورية بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا - يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها"، الوارد في الوثيقة A/65/L.25.

إن مشروع القرار، الذي يستند إلى القرارات السابقة وإلى تقرير الأمين العام الذي يقدم مرة كل ثلاث سنوات، يقيم التقدم الذي أحرز حتى الآن ويسعى أيضا إلى وضع الخطط للحصول على مساعدة إضافية. يرحب

الطرق، فقد تم تسليط الضوء على مسألة السلامة على الطرق هذا العام. ومطلوب من الأمانة العامة اتخاذ مبادرات لتعزيز السلامة على الطرق، وتعزيز التدريب وتقديم تقرير عن الخطوات المتخذة لتحسين جمع وتحليل البيانات بشأن الحوادث على الطرق.

ختاماً، يتضمن مشروع القرار إعراب عن الدعم لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وعلى وجه الخصوص، للتغيير الكبير في النهج تجاه إدارة الأمن. ويهدف النهج الجديد إلى ضمان توفير المساعدة الإنسانية ويعطي توجيهات إلى الموظفين المعينين بشأن كيفية البقاء بدلا من المغادرة في الظروف التي يصبح فيها تقديم المساعدة الإنسانية أكثر تعقيدا.

واختتم بياني بشأن هذه المسألة بشكر جميع الوفود على اشتراكها في المفاوضات، والانفتاح والصراحة اللذين اتسم بهما تبادل وجهات النظر، والرغبة التي أبدتها في الاتفاق على المسائل الهامة التي يتناولها مشروع القرار. ونحن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء مرة أخرى.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى عرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" الوارد في الوثيقة A/65/L.46. إنه لمن دواعي سروري أن أعرض أيضا للجمعية العامة مشروع القرار هذا، الذي قدمه الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي.

وقد تم اطلاع الدول الأعضاء على مشروع القرار. ومثلما كان الحال في السنوات السابقة، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ومن الضروري استمرار الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة في المجتمع الدولي من أجل

السيد فيرميركي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/65/L.31.

إن الاتحاد الأوروبي وبلدي، بلجيكا، ومفوض الاتحاد الأوروبي جورجيفا يولون، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة لسلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم. ونحن قلقون ومذعورون من العدد المتزايد من الضحايا والحوادث التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني في السنوات الأخيرة، وخصوصا عندما يتم استهداف العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة بصورة متعمدة أو تشن ضدهم الهجمات لدوافع سياسية.

هذا العام، نرحب ببدء نفاذ البروتوكول الاختياري لإتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الأمر الذي يوسع نطاق الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقية لتشمل موظفي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. ويجدوننا الأمل في أن يصبح المزيد من الدول أطرافا في الاتفاقية والبروتوكول الإضافي في السنوات المقبلة.

يبين مشروع القرار وقائمة المقدمين المتزايدة أن جميع الدول الأعضاء تشعر بالقلق حيال أمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وسلامتهم وحمايتهم ويمكن أن تلتف حول تلك المسألة. ويجظى بتقدير كبير عمل والتزام وشجاعة العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما الموظفين المحليين. وهذا العام، نرحب أيضا بإسهام الموظفين في العمليات الإنسانية وندعو إلى إيلاء اهتمام خاص للتهديدات الأمنية المحددة التي يواجهونها.

نظرا للعدد الكبير من الإصابات والضحايا في صفوف العاملين في المجال الإنساني الناجمة عن الحوادث على

وتمثل الصادرات الفلسطينية عنصراً أساسياً للانتعاش في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان الصادر مؤخراً عن الحكومة الإسرائيلية بشأن إجراءات جديدة لتسهيل الصادرات من غزة. ونحث إسرائيل على تنفيذ ذلك سريعاً، ونحن على استعداد للعمل معها من أجل تحقيق مستويات ما قبل ٢٠٠٧ من الصادرات في عام ٢٠١١ بغية إحداث تغيير حقيقي في الميدان.

وتمثل زيادة واردات مواد البناء والتعجيل بها عنصراً آخر حاسماً لإحداث الانتعاش في قطاع غزة، وكذلك لبناء المدارس والمراكز الصحية. ويذكر الاتحاد الأوروبي باستعداده للمساعدة في التعمير وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة في إطار شراكة وثيقة مع السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تمسحياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى أساس اتفاقية ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور. والاتحاد الأوروبي مستعد - كجزء من نهج شامل لديه يتضمن بعثات السياسة المشتركة في الأمن والدفاع - لتوسيع دعمه ليشمل إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للمعابر، وشراء وتركيب المعدات اللازمة، وتدريب موظفي إدارة الحدود والمعابر الفلسطينيين على شؤون تشغيل المعابر.

ويجسد مشروع القرار المقدم اليوم بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني رغبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي قاطبةً في مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده لبناء الدولة. ويشدد مشروع القرار على أهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. كما يحث جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. ويحث مشروع القرار الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام الصادرات من المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط. وعلاوة على ذلك، يشدد مشروع القرار على أهمية العمل الذي يقوم به الأفراد

دعم الجهود المبذولة لبناء الدولة، وتقوية الاقتصاد الفلسطيني وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويثني الاتحاد الأوروبي على عمل السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المقبلة، ويؤكد مجدداً دعمه الكامل للجهود التي تبذلها في ذلك الصدد والخطة فياض. ونرحب بالتقييم الصادر عن البنك الدولي والذي جاء فيه ما يلي:

”إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، فإنها ستكون في وضع جيد يؤهلها لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب“.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي قلقاً للغاية إزاء الحالة السائدة في غزة. ويمجد الاتحاد الأوروبي دعوته للفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر من أجل تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها. وعلى الرغم من بعض التقدم في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لتخفيف حدة الإغلاق، فإن التغييرات التي طرأت في الميدان محدودة وغير كافية حتى الآن.

وهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود والقيام بتدابير تكاملية لتحقيق تغيير جوهري في السياسة يسمح بالتعمير والانتعاش الاقتصادي في غزة، ويعمل على تحسين الحياة اليومية للسكان، ويتصدى في الوقت نفسه للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويدعو الاتحاد الأوروبي أولئك الذين يحتجزون الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شليط إلى إطلاق سراحه بدون إبطاء. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف كامل للهجمات الصاروخية على إسرائيل وجميع أشكال العنف الأخرى.

المركزي لمواجهة الطوارئ، ونظام المجموعات وتقييم الاحتياجات المشتركة - التي أدت إلى بروز نظام أكثر مرونة وسرعة وأحسن تنسيقاً وفعالية، مما سمح لنا بالوصول إلى الناس المحتاجين، وفعل ذلك بشكل أسرع.

يبد أن ثمة تحديات كبيرة لا تزال باقية. ونجتمع اليوم في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية. وقد أدى اتساع حجم بعض الكوارث الطبيعية الأخيرة إلى تشتت قدرتنا الجماعية على الاستجابة إلى أقصى حد. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية في عدد من حالات الطوارئ المعقدة بسبب طول أمد النزاع وانعدام الأمن. ومن أجل تلبية هذه المطالب وغيرها لا بد من تعزيز نظام الاستجابة وزيادة تحسینه، وكذلك تحسين التفهم المشترك لدور المساعدة الإنسانية في دعم السكان المتضررين.

ويتناول مشروع القرار المعروض علينا لطموحنا إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية والمبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التحديات المتزايدة الناتجة عن آثار الكوارث الطبيعية، بما في ذلك أثر تغير المناخ. ويسلط مشروع القرار الضوء على التحديات الناتجة عن ضخامة حجم بعض الكوارث الأخيرة. ويحث مشروع القرار المجتمع الدولي على توفير الموارد الكافية للحد من مخاطر الكوارث والعمل من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في جميع المراحل، من الإغاثة إلى التنمية. ويقر مشروع القرار بالحاجة إلى بناء قدرات الاستجابة الإنسانية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ويطلب من الأمين العام تقييم التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة في هذا المسعى وتقديم تقرير عنها.

ويدين مشروع القرار العدد المتزايد من الهجمات العنيفة المتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني ومرافق العمل الإنساني في كثير من حالات الطوارئ، ويشير إلى آثارها

العاملون والمنظمات العاملة في المجال الإنساني في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، ويشدد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية بدون عائق إلى الشعب الفلسطيني.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي على تعاونهما خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار. كما يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للوفود التي طلبت حتى الآن أن تُدرج في قائمة مقدمي مشروع النص.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن إلى الممثل الدائم للسويد ليعرض مشروع القرار A/65/L.45.

**السيد غرونديتز** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني جداً أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ"، الوارد في الوثيقة A/65/L.45، بالنيابة عن مقدميه.

ونود أن نشكر جميع الوفود على الروح البناءة التي تخلت بها خلال المفاوضات، والتي مكنتنا، مرة أخرى، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المهم هذا. إن ترسيخ توافق الآراء بشأن جدول الأعمال الإنساني يبعث برسالة لا لبس فيها عن مسؤولياتنا المشتركة والجماعية عن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

ويؤكد مشروع القرار المعروض علينا من جديد الدور الفريد والرائد للأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد تعززت القدرة الدولية على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية بشكل كبير على مر السنين. ومنذ اتخاذ القرار الأصلي ١٨٢/٤٦ في عام ١٩٩١، كان هناك عدد من الابتكارات - مثل إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإصلاح الصندوق

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد على أن مشروع القرار يعيد التأكيد مرة أخرى على مبادئ الحياد والإنسانية والتزاهة والاستقلالية في تقديم المساعدة الإنسانية، ويؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الأطراف العاملة في مجال المساعدة الإنسانية بتعزيز هذه المبادئ واحترامها احتراماً كاملاً. ومرة أخرى، يدعو مشروع القرار الحكومات والأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة كذلك إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإنسانية الأخرى من أجل كفالة الوصول الآمن ودون عوائق إلى السكان المتضررين.

تحل في العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٨٢/٤٦. ونأمل أن نغتنم هذه المناسبة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، والأهم، أن نتطلع ونتوصل إلى اتفاق بشأن ما يجب عمله لتلبية المطالب المتزايدة في المجال الإنساني.

ويتطلع وفد بلدي ومقدمو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.45 إلى اعتماده بتوافق الآراء، ونحن نشجع المزيد من الوفود على الانضمام إلى مقدميه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للبرازيل لعرض مشروع القرار A/65/L.47.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهد هذا العام كوارث كبيرة، مثل الزلزال الذي وقع في هايتي والفيضانات في باكستان. وسلطت هذه المآسي الضوء على التكلفة البشرية الهائلة للكوارث الطبيعية، ولا سيما عندما تقع في مناطق يترك فيها الفقر المدقع وانعدام الهياكل الأساسية السكان بلا حول ولا قوة وقد فقدوا القدرة على الاستجابة. وتمثل هذه النكبات أيضاً تحدياً لقدرتنا، كمجتمع دولي، على دعم الدولة المتضررة بشكل فعال في

السلبية على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. ويدعم مشروع قرار هذا العام النهج الذي اعتمده الأمين العام في تركيز نظام إدارة الأمن على تمكين منظومة الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها وإدارة المخاطر.

وفي مجال الحماية، يشير مشروع قرار هذا العام إلى الاحتياجات الخاصة للمشردين داخلياً. ويتصل شاغل خطير من شواغل الحماية بالعنف الجنساني، ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى منع أعمال العنف هذه والتحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها.

والسرعة والمرونة ضروريان للقيام باستجابة فعالة. ونطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير عن الإجراءات المتخذة لتعزيز قدرة المنظومة على تعيين موظفين ونشرهم بصورة سريعة ومرنة، وتوفير مواد الإغاثة وخدماتها في حالات الطوارئ بسرعة. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الاستجابة الفعالة تتطلب توفر الموارد في الوقت المناسب. ويدعو مشروع القرار المانحين إلى النظر في زيادة مساهماتهم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويؤكد مجدداً على ضرورة أن يستفيد المكتب من تمويل أكثر قابلية للتنبؤ.

وعلى نفس المنوال، فإننا نعتزف بأهمية دور وإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في كفالة استجابة أفضل من حيث توقيتها وإمكانية التنبؤ بها، ونتطلع إلى استعراض تقييم الخمس سنوات للصندوق في العام المقبل. وخلال المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الصندوق، الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع، تم توسيع قاعدة مانحي الصندوق الواسعة بالفعل لتصل إلى ١٢٤ مانحاً. ورفعت المساهمات التي قدمت في المؤتمر المبلغ الإجمالي الذي جمع من أجل الصندوق منذ إنشائه إلى ما يزيد على ٢ بليون دولار. ومشروع قرار هذا العام يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة مساهماتها في الصندوق.

وتتطلب خطورة الحالة بذل جهود إضافية من قبل المجتمع الدولي لدعم حكومة وشعب هايتي في مواجهة هذه المشاكل المتزايدة.

ويؤكد مشروع القرار A/65/L.47 على الدور القيادي لحكومة هايتي في جميع جوانب الاستجابة الإنسانية وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والانتعاش وخطط التنمية في البلد. ويقر أيضا بالحاجة المستمرة إلى دعم المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة في هذا المسعى.

والنص المعروف على الجمعية يقر أيضا بمواطن الضعف والتحديات التي يواجهها سكان هايتي، ولا سيما المشردون داخليا. ويحث الأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي على دعم حكومة هايتي، بناء على طلبها، في معالجة مسائل الحقوق في الأراضي وإزالة الأنقاض وتعزيز سبل العيش للسكان المتضررين. كما يسלט الضوء على الضرورة الملحة لزيادة الدعم لمساعدة البلد على مكافحة وباء الكوليرا وتعزيز نظامه الصحي وقطاعي المياه والصرف الصحي لديه.

وخلاصة القول، فإن الجمعية العامة تكرر، عبر مشروع القرار هذا، نداءها للدول الأعضاء كافة ولجميع الأجهزة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية، لتقديم دعم عاجل ومستدام وكاف للإغاثة والانتعاش المبكر وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وجهود التنمية في هايتي.

وأشكر البعثة الدائمة لهايتي وجميع الوفود التي شاركت وأسهمت في صياغة مشروع القرار والتفاوض عليه. كما نعرب عن خالص تقديرنا لجميع مقدمي مشروع القرار. والبرازيل تتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. إن هايتي بحاجة إلى دعمنا المستمر والمتزايد. ويجب

توفير مساعدات لإنقاذ الأرواح. لقد تعلمنا أنه يتعين علينا الاستجابة على نحو أفضل وأسرع. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة ومواردها لمساعدة المحتاجين في الوقت المناسب ولتوفير القيادة للجهود الدولية وتنسيقها.

والبرازيل ملتزمة بدعم المساعدة الإنسانية الدولية. وفي عام ٢٠١٠، قدمنا المساعدة لما يقرب من ٤٠ بلدا من خلال مساهمات قدرها ٢٣ مليون دولار. وجمعنا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لهايتي وحدها. كما أننا زدنا مساهمتنا في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لعام ٢٠١١ إلى أكثر من الضعف لتصل إلى نصف مليون دولار.

ونعتقد أن من الضروري كفالة قيام علاقة تعاضد بين المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة. ويمكن القيام بذلك، في جملة أمور، عن طريق تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال الشراء المحلي. ومن خلال المساعدات الغذائية التي نقدمها، على سبيل المثال، سعت البرازيل إلى الجمع بين الإغاثة في حالات الطوارئ في الأجل القصير وتنفيذ سياسات هيكلية ترمي إلى تهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومبادرة شراء الأغذية دعما للتقدم التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي هي مثال جيد لهذا النهج على المستوى المتعدد الأطراف.

أتحول من جديد إلى هايتي، وأود أن أعرض مشروع القرار A/65/L.47، المعنون "المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والانتعاش وإعادة الإعمار استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في هايتي، بما في ذلك الآثار المدمرة للزلازل".

وكما أشار الأمين العام مؤخرا في إحاطته الإعلامية للدول الأعضاء، فإن الحالة الإنسانية في هايتي تزداد سوءا. وقد تفاقم الدمار الذي سببه زلزال كانون الثاني/يناير جراء آثار إعصار توماس ووباء الكوليرا الذي ينتشر سريعا.

التي تلحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول الجزرية الصغيرة النامية والكم الكبير من الموارد اللازمة للتغلب على الأضرار الناجمة عن ذلك.

يناشد مشروع القرار جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات والأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، أن تواصل تقديم الدعم العاجل لجهود المساعدة في مجالات الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام والأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية تقديم المساعدة قدر الإمكان إلى الدول المتضررة في التغلب على حالات الطوارئ وفي تحقيق إعادة التأهيل والإنعاش للاقتصاد والسكان المتضررين.

أخيرا، يدعو مشروع القرار أيضا جميع جهود إعادة الإعمار والحد من مخاطر الكوارث إلى أن تأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ ودعم الجهود التي تبذلها حكومات هايتي وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من البلدان المتضررة من إعصار توماس.

سأكون مقصرا إن لم أقر بالاستجابة السريعة من جانب أعضاء المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في أعقاب إعصار توماس.

بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة بشأن هذه المسألة، التي جرت بروح من التفاهم وتمشيا مع أفضل تقاليد الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولهذا الأسباب يأمل مقدمو مشروع القرار أن يتم اعتماد مشروع القرار A/65/L.48 بتوافق الآراء.

علينا أن نجدد التزامنا وتصميمنا على الوقوف إلى جانب الشعب الهايتي ومساعدته في تجاوز هذه الأوقات العصيبة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لممثلة سانت لوسيا لعرض مشروع القرار A/65/L.48.

**السيدة فلاد - بوبيرن** (سانت لوسيا) (تكلمت

بالإنكليزية): يشرفني، نيابة عن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، أن أعرض مشروع القرار A/65/L.48، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة ومساعدة إعادة الإعمار إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وهايتي، وغيرها من البلدان المتضررة من إعصار توماس".

تمثل جلسة الجمعية العامة اليوم مظهرا من مظاهر تضامن الدول الأعضاء مع جميع البلدان في منطقة البحر الكاريبي المتضررة من إعصار توماس. وتسبب الإعصار في تعطيل اقتصادات هايتي وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من البلدان في منطقتنا دون الإقليمية. كما أدى إلى فقدان مئات الأرواح وتسبب في أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية في هذه الدول.

والفرصة متاحة للمجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات لحكومات وشعوب الدول الكاريبية الشقيقة. إن الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار A/65/L.48، فإنها تقر بالجهود التي تبذلها حكومات هايتي وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والبلدان الأخرى في المنطقة للتخفيف من معاناة ضحايا الإعصار.

يبرز مشروع القرار هذا، ضمن أمور أخرى، ضعف دول منطقة البحر الكاريبي، بسبب موقعها الجغرافي، أمام الأنماط الجوية الدورية، مما يفرض تحديات إضافية لقدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فإن مشروع القرار يؤكد العواقب الوخيمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية

الدور الرئيسي للدولة المعنية في بدء عملية المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها.

وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تقديرها للأمم المتحدة على دورها في تنسيق المساعدة الإنسانية والتقدم المحرز في الإصلاحات الإنسانية التي تهدف إلى تحسين فعالية الاستجابات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز تنسيق هذه الاستجابات وفعاليتها وكفاءتها. وتحت مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي على دعم جهود البلدان النامية في بناء القدرات الإنسانية، من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات وتوسيع التعاون المتعدد القطاعات، ضمن أمور أخرى.

وتؤكد من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء الامتثال امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، لحماية ومساعدة المدنيين في الأراضي المحتلة، وندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز جهودهما الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية لأولئك المدنيين.

كما هو الحال في الدورات السابقة، ستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار بشأن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وترغب المجموعة من خلال تقديم مشروع القرار، في التأكيد مجددا أنه ينبغي للمساعدات الإنسانية أن تتجاوز مفهوم الإغاثة وأن يتم ربطها بالأولويات الوطنية وخصوصياتها. وينبغي تقديم المساعدة الإنسانية في إطار نهج شامل، مع إدراك أن هذه المساعدة ينبغي أن تسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي للسكان المتضررين والإسهام في تطوير الهياكل الاقتصادية وضمان استدامتها بعد حالة الطوارئ.

**السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية):**

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن سعادي لرؤيتكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون مداولاتنا اليوم. أنا أعرفكم كصديقة ودبلوماسية ماهرة.

إنه حقا لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في مناقشة اليوم بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

على مر السنين، استمر ازدياد التحديات الإنسانية الناجمة عن حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية، لا سيما في البلدان النامية، وهذا العام لم يسبق له مثيل في ذلك الصدد. ونتيجة لذلك، قتل الملايين من البشر وشرذ ملايين الأشخاص. ودمرت آلاف المنازل وآلاف المهكتارات من الأراضي الزراعية. وهناك عدد كبير من الناس الذين يعانون من الأمراض ويعيشون بدون أن تتم تلبية احتياجاتهم الصحية. وعلاوة على ذلك، زاد تعقيد هذه التحديات بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الغذاء العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وفي ضوء هذه التحديات، من الضروري أن نضاعف جهودنا للتخفيف من معاناة الملايين في جميع أنحاء العالم.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا التزامها بالمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بوصفها الإطار لتقديم المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة. وينبغي لتلك المبادئ، بما فيها، الحياد والتزاهة والإنسانية والاستقلال، أن تبقى أساس كل الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية وأن تسترشد بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة في فعالية المساعدة وتنسيقها. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا

لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين، ونحثها على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة في ذلك الصدد.

وتود المجموعة التأكيد على أهمية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في تعيين الموظفين، خصوصا كبار الموظفين، في النظام الإنساني التابع للأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن التمويل هو عصب العمل الإنساني. ولذلك، فإن تعزيز الآلية المالية لتقديم المساعدة الإنسانية وضمان التمويل الكافي والمرن والحسن التوقيت الذي يمكن التنبؤ به في حالات الطوارئ التي تتسم بالتعقيد والكوارث الطبيعية أمر أساسي لتحقيق استجابة فعالة في حالات الطوارئ. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعهدات المالية المقدمة إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أثناء المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد على مدى اليومين الماضيين.

وتشارك مجموعة الـ ٧٧ والصين بفعالية وبصورة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (A/65/L.45)، وتتطلع إلى اعتماده. كما تتطلع المجموعة إلى اعتماد مشاريع القرارات الأخرى المعروضة علينا، مما سيسهم بلا شك في التصدي للتحديات الإنسانية التي نواجهها.

ختاما، بالنيابة عن المجموعة، أود أن أهنئ السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة الطارئة، على توليها ذلك المنصب الهام. ونحن واثقون من أن مكتبها سيواصل القيام بعمله المميز في ظل قيادتها المقتدرة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفها، السيد جون هولمز، على عمله الدؤوب خلال السنوات الماضية.

وتتطلع المجموعة إلى إجراء مناقشة بناءة وثمررة بشأن هذه المسألة الهامة.

علاوة على ذلك، يجب إدماج الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث بصورة منهجية في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة والحد من الفقر ودعمها من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. ينبغي للحد من أخطار الكوارث على نحو كاف وأنشطة الإنعاش المبكر أن تمكن البلدان من التصدي بفعالية للعوامل الأساسية للأخطار والإسهام في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين مقتنعة بأن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات لتحقيق استجابة ورعاية وتغطية أكثر كفاءة وبدون ازدواجية في الجهود. ويسعدنا توافق الآراء المتزايد على مشروع القرار السنوي هذا، وتتطلع إلى الدعم المستمر من شركائنا في تلك المبادرة.

للأسف، شهدنا زيادة أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وتدين مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، الذين يقدمون خدمات قيمة جدا للشعوب المحتاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة في عدد وحجم التزامات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. وقد أدى ذلك إلى زيادة تعرض موظفي الأمم المتحدة لتحديات متنوعة.

كما ينبغي لنظام الأمن في الأمم المتحدة أن يأخذ في الاعتبار العدد المتزايد من العمليات الإنسانية من خلال توفير فرص التدريب اللازمة، وبناء القدرات والوعي الثقافي لموظفي الأمم المتحدة ليؤدوا عملهم بفعالية وكفاءة في مراكز عملهم، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق مع الحكومات المضيفة. ونرحب بنظام الأمن الجديد، ونتوقع أن يساعد على تحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. كما نقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في توفير السلامة والأمن

الكوارث الطبيعية في الأجلين القصير والمتوسط. وكذلك، كما بينت الدروس المستفادة من الكوارث الواسعة النطاق، فإن إشراك الأطراف الفاعلة في مجال التنمية في وقت مبكر وربط المعونة الإنسانية في الأجل القصير مع أنشطة التعاون الإنمائي في الأجل الطويل لا يزالان مسألتين يتعين معالجتهما لكفالة الانتقال السلس.

ويعر جدول أعمال الإصلاح الإنساني الآن بمرحلة توطيده، ونحن نرحب بالآثار الإيجابية للإصلاحات الإنسانية حتى الآن. وقد أسهم النهج العنقودي في تقليص الفجوات في الاحتياجات التي لم تلب في الميدان، وكذلك في تحسين المساءلة تجاه أصحاب المصلحة وشمول جميع الجهات الفاعلة المعنية. ومن الأهمية بمكان أن يتم بذل مزيد من الجهود لمواصلة ضمان تأثير النهج الإيجابي، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المجموعات من جانب جميع الوكالات التي تتولى قيادة المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيادة في الشؤون الإنسانية أمر أساسي لضمان تنسيق اتساق المساعدة الإنسانية الدولية وانسجامها. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتعزيز تمكين قدرات منسقي الشؤون الإنسانية وتقويتها. ختاماً، يساعد التمويل الجماعي على تحسين القدرة على التنبؤ بالمعونة الإنسانية، وعندما يقترن بالقيادة القوية والشفافية والمساءلة فإنه يسهم في تحديد الأولويات والتنسيق الفعالين. لقد يسّر التمويل الجماعي أيضاً التمويل الإضافي للنظام الإنساني وشجع المشاركة المتنوعة للدول الأعضاء.

يؤيد الاتحاد الأوروبي مواصلة العمل من أجل وضع إطار لتقييم الاحتياجات المشتركة. وهذه التقييمات، ولا سيما في المراحل المبكرة من الكوارث، إلى جانب المعلومات الأساسية الموحدة والمعلومات المشتركة بشأن الأزمات الإنسانية، تكنسي أهمية بالغة لتحقيق إدراك مشترك للاحتياجات الإنسانية وتزويد صانعي القرار بالمعلومات.

**السيد غرولز (بلجيكا)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلاً عن جمهورية مولدوفا وجورجيا وأوكرانيا.

أود أن أشكركم، السيدة نائبة الرئيس، على ملاحظتكم الاستهلاية. يشكل تنسيق المساعدة الإنسانية وتقديمها لب الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه القوي لعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ. ونتمنى لو كيلة الأمين العام فاليري آموس النجاح في ذلك المنصب الشاق والمثير للاهتمام.

كما هو الحال دائماً، فإن المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال توفر فرصة ممتازة لجمع مجتمع الأنشطة الإنسانية من أجل التفكير ملياً في أدائها الجماعي. وعلى الرغم من العمل الشاق للغاية في حالات الطوارئ الإنسانية، وعلى سبيل المثال العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت في هايتي وباكستان خلال السنة الماضية، لا تزال التحديات قائمة. وفي عدد متزايد من البلدان، أصبحت إمكانية الوصول إلى المستفيدين أكثر صعوبة وتسوء الحالة الأمنية على السواء بالنسبة للمستفيدين والعاملين في مجال تقديم المعونة.

وفي ضوء تغير المناخ، من المتوقع أن يزيد حجم وتواتر الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير. وسيكون الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً في أشد البلدان فقراً هم الأكثر تضرراً. ويمكن لبناء القدرة على التكيف من خلال الحد من مخاطر الكوارث أن يكافح آثار

الصراعات المسلحة والعنف يزيد على ٢٧ مليوناً. ويقدر أيضاً أن ٥٠ مليون شخص تقريباً يشردون كل عام نتيجة الكوارث الطبيعية. ويجبر المشردون في كثير من الأحيان على الفرار على الفور وفقد ممتلكاتهم وأراضيهم والانفصال عن أسرهم ومجتمعهم. ويترك المشردون محرومين وتنعدم، أو تكاد تنعدم، فرص حصولهم على الخدمات الأساسية أو الغذاء أو المياه أو المأوى المناسب أو سبل كسب العيش. ونهيب بجميع الدول، باعتبارها المسؤولة الأولى، توفير حلول دائمة للأشخاص المشردين داخلياً وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشرد الداخلي. ونرحب باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا والعملية الجارية للتصديق عليها.

وغالباً ما تكون الاستجابة الإنسانية الدولية ضرورية لدعم وتكملة الجهود الوطنية لحماية السكان المتضررين وتلبية احتياجاتهم. وللأسف، لا يزال الوصول الإنساني للسكان المعوزين مقيداً في كثير من الأحيان نتيجة الصراع العنيف الجاري أو القيود البيروقراطية أو الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق، بصفة خاصة في حالات الطوارئ المعقدة، لأن الحفاظ على حيز العمل الإنساني لا يزال يمثل تحدياً.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بكل الدول الأعضاء وكل الأطراف في الصراعات كفالة الوصول في الوقت المناسب والأمن وبدون عائق إلى العاملين في المجال الإنساني وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى المتضررين وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وسيبقى الاتحاد الأوروبي يدافع بقوة عن القانون الإنساني الدولي ويحترم ويتقيد بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياة والتزاهة والاستقلالية. فهذه المبادئ تشكل جوهر المساعدة الإنسانية ويجب أن تحترمها جميع الأطراف في جميع الأوقات.

وينبغي أن يسهم ذلك في توزيع أمثل للموارد، وفي استجابة أكثر فعالية تستهدف على نحو أفضل السكان المتضررين والفئات الأكثر ضعفاً، وفي توفير أساس وإطار لضمان أداء النظام الإنساني.

وتلبي الاستجابة الإنسانية الفعالة احتياجات وشواغل جميع الفئات من السكان المتضررين. إن إدراك كيفية تأثير الصراعات والكوارث على النساء والفتيات والفتيان والرجال بشكل مختلف، واستناد البرمجة والتنفيذ إلى احتياجاتهم وقدراتهم المتفاوتة أمر بالغ الأهمية. ويشمل ذلك إيلاء اهتمام خاص لعمليات تقييم الاحتياجات، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية ومؤشرات المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد وزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تحسين التوازن بين الجنسين للعاملين في المجال الإنساني في الميدان. وينبغي تعزيز قدرة النساء والفتيات على أن يصبحن شريكات فعالات في الاستجابة لحالات الطوارئ.

وترهن أيضاً الاستجابة الإنسانية الفعالة بالتمويل المناسب والمنتظم والكافي والمنصف وفي الوقت المناسب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر مانح إنساني، من جديد على أهمية مجموعة من آليات التمويل الكفؤة والتكاملية، بما في ذلك الصناديق المجمعّة لأموال المساعدات الإنسانية والتمويل الثنائي والأساسي والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ويهنئ الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة على تنظيم اجتماع ناجح آخر للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ونرحب بتزايد عدد المانحين الذين يساهمون في الصندوق. ونحث كل المانحين على تطبيق مبادئ المنح الإنسانية الحميدة وتعزيز المبادئ الإنسانية الأساسية.

ولا يزال تشريد وحماية الأشخاص المشردين داخلياً ومساعدتهم من بين أكبر التحديات في مجال الاستجابة الإنسانية. إن تقديرات عدد الأشخاص المشردين بسبب

التواجد الإنساني والعمليات الإنسانية في البيئات التي تنطوي على مخاطر كبيرة. ويشمل هذا تعزيز ودعم مفهوم العمل الإنساني المستقل والحايد والتزيه. إن الأطراف الفاعلة الإنسانية تحتاج إلى ثقة السكان المحليين واحترام جميع أطراف الصراع. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاءه على مواصلة مبادراتهم لتعزيز قبول الأطراف الفاعلة الإنسانية ودعم العمل الإنساني.

وفي الختام، يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بمواصلة الاشتراك مع كل الدول الأعضاء في تعزيز هذه الشراكة الإنسانية. في العام القادم، سيكون قد مر ٢٠ عاماً منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦، الذي أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحتاج، معاً، إلى كفالة تعزيز الاستجابة الإنسانية وتنسيقها بشكل جيد. ونحیی هذا العام أيضاً الذكرى الخامسة لإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. إن هذه الأحداث تتيح فرصة جيدة لتقييم تطور الاستجابة الإنسانية، بل والأكثر أهمية، للتطلع إلى المستقبل.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):**  
تكتسي مسألة المساعدة الدولية أهمية كبرى للشعب الفلسطيني. فقد مكنت مساعدات البلدان والمنظمات الدولية، على مر العقود، الشعب الفلسطيني من الصمود في جهوده الجادة الرامية إلى الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية في دولته المستقلة.

كما ساعدت هذه المساعدات في تخفيف المصاعب الاجتماعية الاقتصادية الشديدة والمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني بسبب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مر سنوات كثيرة. لقد مكنته من بناء أسس ومؤسسات وطنية قوية لدولته. وكانت ولا تزال شريان الحياة لمستقبل

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى بذل جهود عاجلة لتعزيز حماية المدنيين. فالعمل في الميدان لم يواكب بعد تطور القواعد والمعايير الدولية. وهناك حاجة إلى العمل بشكل خاص من أجل المنع الفعال والتحقيق في العنف الجنسي وكل أشكال العنف الأخرى القائمة على أساس نوع الجنس ومحاكمة مقترفيها. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج جيد للعمل على الصعيد الوطني وينبغي تكراره في الحالات المماثلة.

والتقارير التي تفيده بتصعيد كبير في الهجمات والتهديدات والحوادث ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني، بما في ذلك الهجمات ذات الدوافع السياسية، مصدر قلق خطير. إن الرموز والرايات الإنسانية التي وفرت تقليدياً دروعاً واقية للعاملين في المجال الإنساني، باتت الآن، للأسف، أهدافاً مختارة عمدًا في كثير من الأحيان. هذا أمر مزعج للغاية. ففي العام الماضي وحده، قتل أكثر من ١٠٠ من العاملين في المجال الإنساني واختطف حوالي ٩٠، بما يزيد ثلاث وأربع مرات على التوالي عما كان عليه الأمر قبل ١٠ سنوات. ومن غير المقبول أن يصبح أولئك الموجودين هناك لمساعدة المحتاجين أهدافاً للهجمات، بسبب تصور أن لهم مآرب سياسية. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الهجمات المتعمدة على منظمات المساعدات وموظفيها. إن نتيجة هذه الاعتداءات في النهاية هي عدم حصول المحتاجين على المساعدة التي تحق لهم.

لا بد من القيام بعمل دولي منسق الآن. إن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني مسألة تمم كل أصحاب المصلحة: المنظمات الإنسانية والسكان المتضررين والحكومات المضيفة والمناخين على السواء. ولا بد أن تتخذ كل الدول وكل الأطراف الفاعلة الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن كل العاملين في المجال الإنساني والحفاظ على

عاما. وذكر البنك الدولي في تقريره أن هذا النمو الاقتصادي والإصلاحات التي نفذت، جعلت الفلسطينيين يتبوؤن موقعا مناسباً يؤهلهم لاستقلال دولتهم في أي وقت في المستقبل القريب. ومع ذلك، قرر البنك الدولي أيضا أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وسياساتها المدمرة لا تزال العقبة الوحيدة المتبقية ليصبح هذا الاستقلال حقيقة واقعة.

ويتفق مع هذا الاستنتاج المجتمع الدولي الذي لديه معرفة مباشرة بالآثار المدمرة للسياسات المُنهكة وغير الشرعية التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال. ولهذا السبب اعترف أيضا اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر بأن العقبة الوحيدة المتبقية أمام تحقيق الاستقلال الفلسطيني والنمو الحقيقي هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي والسياسات القمعية التي تنتهجها إسرائيل.

ما زال الطريق أمامنا صعبا. ولئن كانت الحكومة الفلسطينية قد نفذت في العام الماضي أكثر من ١٠٠٠ مشروع إنمائي وغيرها من المشاريع في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن استجابة السلطة القائمة بالاحتلال كانت تصعيد حملة التدمير التي تقودها بهدف تقويض هذه الجهود الإيجابية والبناءة التي يبذلها شعبنا بالشراكة مع المجتمع الدولي. وتشمل الأمثلة التي وقعت مؤخرا التدمير المتكرر لشارع الحرية في قرية فراوة بني حسان ومشروع زراعي في وادي الأردن. في الواقع، أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩ هناك زيادة كبيرة هذا العام في تدمير إسرائيل للهياكل والمباني الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوضوح أن استمرار ممارسات الاحتلال أجبر الاقتصاد الفلسطيني على بقاء أدائه أقل بكثير من إمكاناته. ويذكر الأونكتاد في أحدث تقرير له أنه "في

فلسطيني أكثر إشراقا وأكثر استقرارا وأمنا، مستقبلا متحررا من الاحتلال وفضاعات سياساته العدوانية والقمعية والعنصرية.

منذ إطلاق برنامج الحكومة الفلسطينية لفترة السنتين، "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ركزت المساعدات الدولية أساسا على بناء الدولة. إن معظم المعونة المقدمة الآن لا تركز بوضوح على تخفيف آلام الاحتلال الإسرائيلي وإنما على مساعدة الشعب الفلسطيني وقيادته في الإعداد للنهاية الحتمية لذلك الاحتلال غير المشروع وبناء مؤسسات دولة ذات سيادة تتوافر لها مقومات البقاء قادرة على أداء وظائفها وشفافة وتخضع للمساءلة، وتعزيزها. ويجسد الدعم الدولي بالإجماع للخطة هذا الهدف، ونحن ممتنون للغاية للدعم المستمر والقوي الذي لا يزال يتم تقديمه.

وواصلنا المسير على الدرب بالتعاون مع شركائنا في المجتمع الدولي على الرغم من العدد الكبير من العقوبات التي لا يزال يتم فرضها وأعمال التخريب المتعمد التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. على الرغم من الصعوبات الخطيرة في الميدان، قمنا بتنفيذ إصلاحات هامة في مجالات الرعاية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والحكم والأمن لشعبنا، واعترف بها جميعا المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، أحرزت الحكومة الفلسطينية تقدما في خفض مستوى الاعتماد على المعونة الدولية في مجال تكاليف إدارة الحكومة. وفي الواقع، من المتوقع أن الميزانية الفلسطينية لن تحتاج إلى المساعدة الخارجية، بحلول عام ٢٠١٣، بفضل إصلاحاتنا المستمرة في مجال التمويل والمجالات الأخرى.

في أيلول/سبتمبر، أقر البنك الدولي بهذه الإنجازات الفلسطينية المتميزة، وقد تم تحقيق كل ذلك في الوقت الذي مضى على رزوحنا تحت نير الاحتلال العسكري الآن ٤٣

الرامية إلى تغيير طابع الأرض وتكوينها الديموغرافي ومركزها.

ومع ذلك فإن إسرائيل ماضية في انتهاج هذه السياسات غير القانونية وتوسيع مستوطناتها غير المشروعة بمعدل لم يسبق له مثيل، وخاصة داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، حيث واصلت حملتها لطرد السكان وسلبهم وإفراغ الأرض من السكان، كما تفعل أيضا في مناطق وادي الأردن. في القدس الشرقية، على وجه الخصوص، تتعرض أحياء بأكملها لخطر الهدم، وما زال عشرات من الفلسطينيين، بمن فيهم الممثلون المنتخبون، يخسرون حقوق إقامتهم في المدينة. وتشكل كل هذه الممارسات غير القانونية خطرا جسيما على صلاحية الحل القائم على وجود الدولتين.

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت إسرائيل تفرض أكثر من ٥٠٠ من نقاط التفتيش وحواجز الطرق في أنحاء الضفة الغربية، مما يستمر في إعاقة حركة الأشخاص والبضائع وإمكانية الوصول إلى الخدمات، ويقوض إلى حد كبير كل المعونات والجهود الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية، ويعرقل أعمال المساعدات التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك، على وجه الخصوص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن القيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة هي أشد القيود، ونحن نحذر من مزيد من القيود التي ستفرضها السلطة القائمة بالاحتلال مما سيعيق بشكل كبير إمكانية الوصول إلى المدينة التي تمثل القلب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للأراضي الفلسطينية.

وما زالت السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي أشرت إليها للتو تكلف الاقتصاد الفلسطيني البلايين من الدولارات من الدخل المحتمل. وفي الواقع، على

ظل هذه الآلية المكرسة والتقييدية والمشوهة، سيظل الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر بعيدا المنال“ (TD/B/57/4)، الفقرة ١٩). ويشير الأونكتاد إلى استمرار انخفاض القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، مما تجسد في استمرار ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مقبول، لتبلغ الآن ٣٣,٣ في المائة، وهو أعلى المعدلات في المنطقة.

والصورة في قطاع غزة أكثر قتامة، حيث إن الحصار المدمر وغير القانوني الذي تفرضه إسرائيل يؤثر على نحو خطير على جميع جوانب الحياة في قطاع غزة، بما في ذلك اجتماعيا واقتصاديا وطبيا. وما في الوقت نفسه زالت أعمال إعادة الإعمار والتنمية تواجه عوائق شديدة لأن إسرائيل مستمرة في منع تنفيذ التعهدات التي قطعتها الجهات المانحة الدولية في شرم الشيخ بمصر والبالغة قيمتها بلايين الدولارات. ولئن كنا نقر بزيادة عدد المنتجات المسموح بتصديرها من قطاع غزة في الآونة الأخيرة، فإننا نؤكد من جديد أن هذه الإجراءات أقل بكثير مما هو مطلوب من السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب وضع حد لهذا الشكل الأكثر وحشية من العقاب الجماعي الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وبلا شك يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب، ويجب رفع الحصار بشكل تام.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل بناء مستوطناتها المدمرة وحملة الجدار الاستعمارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويبدو أن إسرائيل قد اتخذت الخيار الخطير للمستوطنات غير الشرعية وترسيخ الاحتلال على حساب السلام وبدلا من تحقيقه. وقد أدان المجتمع الدولي بالإجماع تحدي إسرائيل العلني للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف نشاطها الاستيطاني غير القانوني وجميع التدابير الأخرى

فنحن نتخذ الخطوات النهائية البالغة الأهمية نحو تحقيق أهدافنا الوطنية المشروعة. والتزامنا ثابت بإعادة البناء حيث يدمر المحتل وبيث روح الأمل حيث تحاول إهانات الاحتلال تبديدها. وباختصار، فإن التزامنا بممارسة حقوقنا غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والسيادة الكاملة على أرضنا ومواردنا الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ثابت لا يتزعزع. ونحن لن نتردد في سعينا لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام والعدالة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ونحن إذ نواظب على هذا المسار، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف دعمها القيم والالتزام بالمبادئ التي تمثلها هذه الجمعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس سلطته الأخلاقية والقانونية بإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على وقف انتهاكاتهما وإنهاء حصارها واستعمارها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد حدد العالم بالإجماع المشكلة التي أمامنا؛ وهي أن استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي يعيق تحقيق الفلسطينيين للتنمية، وتقرير المصير والسلام. ولذلك فالحل واضح - وهو وضع حد سريع ونهائي لهذا الظلم الفادح. وأي صيغة أخرى ستعرق بلوغ الأهداف الكامنة وراء المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني.

حتاماً، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته ممتنون على المساعدة القيمة التي تم تقديمها إليهما من جميع أنحاء العالم. لكننا لا نخطط للاعتماد الدائم ولا نرغب فيه. فالمساعدة الدولية وسيلة لتحقيق غاية بالنسبة للفلسطينيين وليست غاية في حد ذاتها. وهدفنا هو أن نقف أمام الجمعية العامة، في أقرب وقت، للإعلان أنه من خلال تحقيق سيادة واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، نخلصنا من

مدى السنوات الست الماضية، خسر الاقتصاد الفلسطيني ٩ بلايين دولار من الدخل المحتمل - أي أكثر من ضعف حجم الاقتصاد اليوم. ويلقي هذا الواقع الضوء على الاستنتاجات الدولية ويفسر استمرار تراجع المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية.

وبناء عليه، فإنه من غير الواقعي مناقشة المساعدة بدون معالجة استنزاف الموارد الدولية الذي تسبب ولا يزال يتسبب به الاحتلال الإسرائيلي، على مر السنين. لذلك، نسأل مرة أخرى: كم من المشاريع والجهود الأخرى الممولة دولياً نحن مستعدون للسماح للسلطة القائمة بالاحتلال بتقويضها وتدميرها في الوقت الذي تواصل فيه سياساتها غير القانونية؟ لماذا ينبغي لنا أن نسمح لهذه الممارسات بعرقلة المساعدة الدولية المركزة التي يمكن استخدامها من أجل التنمية وبناء الدولة، بدلاً من استخدامها للإغاثة أو إدارة الأزمات؟ إلى متى سيبقى المجتمع الدولي مستعداً لتمويل الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال عن طريق إعفائها من المسؤولية عن عواقب تصرفاتها، بدلاً من إقناعها أن تتصرف بمسؤولية لوضع حد لتلك الأعمال؟

نحن هنا اليوم لنقول إن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لوضع حد لهذا الاستنزاف المأساوي وغير الضروري للموارد والإمكانات الفلسطينية. يجب حماية المساعدة الدولية وحماية هدفها الرئيسي والمضي قدماً به - وهو مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسسات دولة تملك مقومات البقاء والاستعداد للاستقلال. يجب ألا تستمر هذه الشراكة في الوقوع ضحية لسياسة التخريب الثابتة والمكلفة مما يتطلب ذلك قدراً من الإرادة السياسية بقدر المساعدة.

وعلى النحو المبين في وثيقة رئيس الوزراء فياض "موعد مع الحرية"، وهي معلومات مستكملة ومتابعة لخطة السلطة الفلسطينية التي تم وضعها في آب/أغسطس ٢٠٠٩،

تحسين سلامة العاملين في مجال تقديم المعونة في العمليات الإنسانية. ونحن نتطلع أيضاً إلى نتائج الاستعراض المستقل الذي كلف به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في البيئات الشديدة الخطورة.

إن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين من الكوارث. وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب على الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لضمان أن يتوفر لدى المنسقين المقيمين في البلدان المعرضة للكوارث ما يلزم من الخلفية والخبرة والتدريب من أجل تنسيق الاستجابات الإنسانية المعقدة وفي الوقت نفسه مناصرة المبادئ التاريخية، بما في ذلك إمكانية الوصول.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق البالغ حيال العنف القائم على نوع الجنس وانتشاره العالمي. ونحن نؤيد مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع ووضع كتيب للمنسق وغيره من التوجيه. وهذا خطأ يجب علينا تصحيحه.

ونرحب بقيادة وكالة الأمين العام الجديدة فاليري أموس ونشكرها على بدايتها الحيوية. ففي غضون ثلاثة أشهر، نشطت الجهود المبذولة لتحسين تنسيق جهود الإغاثة الدولية في عدد من الأزمات الكبرى. وتلتزم الولايات المتحدة بجهود وكالة الأمين العام الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. ونحن نعتقد أنه يمكن التخفيف من المعاناة الإنسانية، وبخاصة إذا وحدنا أفضل جهودنا. ويسعد الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم العديد من القرارات في المجال الإنساني.

**السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة):** سيدتي الرئيسة، إن عدد الأشخاص المحتاجين لمساعدات إنسانية عاجلة وطويلة الأمد ما فتئ يتراد باطراد خاصة في البلدان

الاعتماد على مساعدة الآخرين وأن أي مساعدة قد نسيء للحصول عليها ستكون لإكمال تخلصنا من الاحتلال، بدلاً من الاستمرار في إصلاح الدمار الذي يلحقه ذلك الاحتلال. ولكن لنفعل ذلك، نحن بحاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. ونطلب إليه أن يساعد على حماية استثماره في السلام وأن يتأكد من أنه ليس عبثاً.

**السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية):** (تكلم بالإنكليزية): في السنة الماضية، شهد العالم بعض المآسي الهائلة، من الزلزال الذي ضرب هايتي إلى الفيضانات في باكستان. وقتل الآلاف من إخواننا من بني البشر أو أصيبوا أو فقدوا أحبائهم ومنازلهم، ووقعت الحكومات تحت وطأة هذه الكوارث. وفي الوقت نفسه، أظهر مواطنونا أننا نهتم ببعضنا بعضاً، وخصوصاً عندما تكون الاحتياجات كبيرة. ولذلك السبب نشكر الأمين العام على تقريره الاستشاري عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/65/82). ونحن نبذل قصارى جهدنا، ومع ذلك نستطيع أن نفعل ما هو أفضل.

وفي ذلك الصدد، يوضح التقرير أن التهديدات والهجمات على العاملين في المجال الإنساني لا تزال تشكل عوائق خطيرة وغير مقبولة أمام إيصال مساعدات الإغاثة البالغة الأهمية. تأسف الولايات المتحدة بشدة للخسائر في الأرواح والإصابات في صفوف من يقدمون المساعدة. ونحن ندين الهجمات البشعة على العاملين في مجال تقديم المعونة التي تعيق تقديم المساعدة.

كيف ينبغي لنا أن نستمر في تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين في البيئات الشديدة الخطورة؟ وتشيد الولايات المتحدة بإطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" وهو جهد يرمي إلى تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن المسائل الأمنية من أجل

والإنمائية الطويلة الأمد التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن المبادرات والمشاريع الإنسانية والتنموية العالمية التي نقوم بتنفيذ العديد منها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين الآخرين. كما أننا عضو رئيسي في عدد من المجموعات الدولية المعنية بإعادة إعمار وبناء البلدان المتأثرة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية ودعم مؤسساتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لتمكينها من تحقيق الأمن والاستقرار، مثل مجموعة "أصدقاء اليمن" ومجموعة "أصدقاء باكستان" والشراكة الدولية لمساعدة أفغانستان، وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية والغوثية التي ساهمنا بها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ حوالي بليون دولار. بما فيها مساهمات طارئة لمساعدة ضحايا الزلزال في هايتي والفيضانات في باكستان.

كما أننا عضو رئيسي في عدد من المجموعات الدولية المعنية بإعادة إعمار وبناء البلدان المتضررة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية ودعم مؤسساتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لتمكينها من تحقيق الأمن والاستقرار، مثل مجموعة "أصدقاء اليمن" ومجموعة "أصدقاء باكستان" والشراكة الدولية لمساعدة أفغانستان. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية والغوثية التي ساهمنا بها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ حوالي بليون دولار، بما فيها مساهمات طارئة لمساعدة ضحايا الزلزال في هايتي والفيضانات في باكستان.

وتقوم الإمارات بدور هام في تنسيق الأنشطة الإنسانية الدولية وتعزيز كفاءتها أثناء الحالات الطارئة من خلال مراكز محلية متخصصة، مثل مدينة دبي الدولية للخدمات الإنسانية ومكتب تنسيق المساعدات الخارجية - الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة - وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، التي تقوم جميعها بتوفير الخدمات اللوجستية

النامية والفقرة نظراً لافتقار تلك البلدان إلى القدرات الوطنية الضرورية للتأهب والاستجابة للكوارث الطارئة.

وقد شهد المجتمع الدولي مؤخراً مثلاً على تأخر وصول المساعدات الإنسانية الضرورية إلى الأشخاص المتضررين بسبب ضعف الإمكانيات الوطنية وهشاشة البنية التحتية اللازمة للخدمات اللوجستية الضرورية لوصول المعدات والأشخاص للضحايا في المناطق المتضررة، كما حدث بعد الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير الماضي والفيضانات التي اجتاحت باكستان وما ترتب على ذلك من خسائر لم يسبق لها مثيل في الأرواح والممتلكات. ولهذا نؤكد على ضرورة تنفيذ توصيات المؤتمرات وقرارات الأمم المتحدة المعنية بالاستراتيجيات الدولية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وتؤكد في هذا السياق على الدور الأساسي والحيوي للأمم المتحدة في هذا المجال، ونحث كافة الدول الأعضاء على دعم جهود المنظمة وتعزيز وتمويل كياناتها المعنية بالأنشطة الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من تلك الكوارث.

تؤمن الإمارات العربية المتحدة بأن بناء وتعزيز قدرات البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق كافة جوانب التنمية المستدامة. بما فيها بناء قدراتها الوطنية للاستجابة السريعة والكفؤة للكوارث. ونؤكد هنا على أهمية التعاون الدولي في مساعدة البلدان النامية المتضررة للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وتعتبر الإمارات أحد الشركاء الرئيسيين في الشراكة الدولية من أجل التنمية ومساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ والصراعات المسلحة. فإلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية الغوثية العاجلة بصورة مباشرة للبلدان المتضررة ومن خلال النداءات الموحدة للأمم المتحدة، تساهم بلادي في تمويل الأنشطة الإنسانية الغوثية

والتنموية. ومن جهتنا، فقد ضاعفنا تبرعاتنا السنوية للأونروا لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

#### السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية):

إن تقارير الأمين العام بشأن مسألة المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية تبين لنا بوضوح المشاكل والتحديات التي لا بد لنا جميعاً من مواجهتها فرادى وعلى نحو مشترك.

ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع العاملين في المجال الإنساني، رجالاً ونساء، الذين يُقدِّمون على التضحية بالذات ويبدون شجاعة استثنائية، وهم مطالبون بالاستجابة بسرعة وفعالية وبطريقة منسقة بتحديد الحالات الطارئة وحل المشاكل وحماية السكان المتضررين بالكوارث الطبيعية. إنها دعوة جاءت في حينها لتجهيز أولئك الذين يكرسون وقتهم لإنقاذ الأرواح والتعامل مع الآثار المترتبة على تلك الكوارث المخيفة بأفضل الأدوات والموارد المتاحة حتى يتسنى لهم القيام بمهامهم الحساسة بشكل ناجح.

ونعرب عن تضامننا المشترك باعتبارنا منطقة متضررة مع إندونيسيا وباكستان وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وشيلي والصين وكولومبيا ونيوزيلندا وهاييتي والبلدان الأخرى التي عانت من ضربات الطبيعة القاسية مؤخراً.

وينوه وفد بلدي بالعمل القيم الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، الذي يعمل بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة في المنظومة - مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية والزراعة - إلى جانب آليات مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ كان من نتائج مؤتمر قمة الألفية وهو أولى الخطوات الملموسة للأمانة العامة في عملية الإصلاح التي أطلقت في عام

الضرورية لهيئات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية الدولية الأخرى لرفع مستوى وسرعة الاستجابة لحالات الطوارئ والحالات الناشئة في المناطق المتضررة.

إن الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد تدهوراً، ولا سيما في قطاع غزة، نتيجة للحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع منذ ثلاث سنوات. وتواصل الإمارات العربية المتحدة التزامها بتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية إلى أن تتحرر أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر الإمارات أحد أكبر المانحين المساهمين في المساعدات الإنسانية العاجلة والمشاريع التنموية والميزانية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وقد بلغت قيمة المساعدات التي تعهدت بها دولة الإمارات للشعب الفلسطيني وحكومته خلال عام ٢٠٠٩ فقط ٢٦٢,٧ مليون دولار مخصصة لدعم الحكومة والمجتمع المدني والبنية التحتية وقطاع التعليم والخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية والأغذية وإعادة إعمار قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي بالزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر فوراً لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان وإنهاء احتلالها للأراضي العربية، واستئناف مفاوضات السلام، استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما نحث الدول المانحة على مواصلة مساعداتها للشعب الفلسطيني وحكومته إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنشاء دولته المستقلة. ونؤكد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ونشدد على حيوية دورها في مساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ونطالب بتسهيل وصول موظفيها ومساعداتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملها، ونشدد على ضرورة توفير الدعم المالي الكافي لها لكي يتسنى لها الاستمرار في أنشطتها الإنسانية

لا حول له ولا قوة في كفاحه من أجل التخفيف من آثار التخلف الاقتصادي.

إن الرياح العاتية والأمطار التي لا تتوقف وتتسبب في فيضان الأنهار وغرق مناطق بأكملها تحت مياه الإعصار الذي اعتبر واحداً من أعنف الكوارث الطبيعية التي عصفت ببلدنا في أواخر القرن العشرين، وأودت بالأرواح ومزقت أراضيه إلى مئات القطع. واحتاحت مياه السيول الجارحة ممتلكات الأسر وجانباً كبيراً من البنية التحتية الهشة، تاركة بلدنا منهكاً وأكثر من ثلث سكانه ضحايا.

و الفيضانات لم تخلف وراءها الحزن والخراب فحسب، بل إنها سلبت حماس أمة متفائلة كانت تتطلع إلى مستقبل مفعم بالأمل مع مقدم الألفية الجديدة. مع ذلك، وبالرغم من الآثار الدائمة للكابوس التي لا نستطيع إزالتها، وبفضل قوة الاتحاد في بلدنا والقيادة الفعالة والتضامن الدولي، الذي ندين له بالعرفان، استطعنا الخروج من الأزمة الطارئة والتعافي بسرعة والبدء بإعادة البناء مع التغلب على صعوبات تدبير الاحتياجات الملحة، الأمر الذي يخشى الخبراء أن يستغرق زمناً طويلاً.

يجب أن نستخلص درساً من ذلك الاختبار القاسي من أجل تحسين نظم الإنذار المبكر وتدريب أفرقة الطوارئ وإعادة تعريف نظم الاستجابة بغرض تقويتها بغية مساعدة المجتمعات المحلية ولكي نكون أكثر استعداداً للتصدي للصعاب في المستقبل، وإن كنا لا نزال متخلفين بسبب القيود الاقتصادية. ويسري أن أعلن أننا اعتمدنا اليوم برنامجاً وطنياً للحد من خطر الكوارث في بلدي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن وفدي يتشاطر النفاؤل حيال نتائج مؤتمر قمة كانكون، ويرى أنه استعاد ثقة المجتمع العالمي في تعددية الأطراف. لقد عمل المؤتمر على إنقاذ العملية المتعددة الأطراف لمواجهة تغير المناخ باتفاق

٢٠٠٦. ويمثل هذا الصندوق إسهاماً متعدد الأطراف بالغ الأهمية وأحد أنجع الأدوات لإنقاذ الأرواح البشرية إثر الأزمات الإنسانية. وإمكانية إرسال فريق من الصندوق بعد ساعات من وقوع حادث ما لإعداد تقييم سريع للحالة، بما في ذلك تقدير الأولويات والاحتياجات، مع العمل على كسب ثقة السلطات الوطنية والمنسقين المقيمين، ستجعل من الممكن تقديم الإغاثة الملائمة والمساعدة الضرورية للمجتمعات المتضررة.

إن الضعف المشين لجزء كبير من أشد القطاعات هشاشة في المجتمعات، وأزمة الفقر التي تحيط بالمدن في حالة مزرية، ومن يسكنون في مناطق شديدة الخطورة في بيئات غير مأمونة وغير صحية تفتقر إلى الخدمات الأساسية، إلى جانب تدهور النظم الإيكولوجية بلا رحمة، ونهب موارد الغذاء والرزق بقسوة، ودور الإنسان في المؤامرة لتدمير البيئة، كل ذلك يشكل الوقود والفتيل لإشعال الأزمات الإنسانية في عصرنا.

ومن هنا تأتي الضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة التي لا تنكر والمسؤولية الأصلية للعناية بالتراث الغني للكوكب للحيلولة دون تدهوره وتفادي هجمات الطبيعة المباغثة التي تفضح عدم اكتراث الإنسان وافتقاره إلى الوعي بالحفاظ على تراثه والعناية بمحيطه.

والكوارث الطبيعية، شأنها شأن الصراعات المسلحة، تدمر بلا رحمة. وهي تتسبب في إزهاق أرواح بريئة وتؤثر على الصحة وعلى البيئة، وتتلغف الموارد الضرورية للبقاء، وتعرض الأمن الوطني والإقليمي والدولي للخطر في كثير من الحالات. وهندوراس تدرج جيداً الأثر المخيف لتلك الحقيقة المؤلمة والشعور بالصدمة وهي تشهد أكثر من نصف قرن من التقدم المادي والاجتماعي المتواضع يختفي أمام ناظري شعب

المهام الموكلة إليه بتنسيق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، وخصوصاً في هايتي وباكستان.

ونتيجة لآثار الأزمات المعقدة، فإن المفهوم العام لنوع المساعدة الإنسانية المقدمة بدأ يتغير. فبدلاً من العمليات الفردية للاستجابة للطوارئ، بدأت تتضح الحاجة إلى استجابة مستمرة للمتطلبات الإنسانية المزمنة الناشئة عن الأزمات الدورية. ولم تتمخض المناقشات بشأن تلك المسألة حتى الآن عن توافق في الآراء حول كيفية الاستجابة لتلك التحديات. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تحديد مؤشرات ملائمة. وبالنسبة لنا، من المهم ألا تقوض المجالات الجديدة للاستجابة الإنسانية الأساس لتقديم المساعدة الإنسانية، الذي تبلور على مدى العقد المنصرم من الحوار حول المسائل الإنسانية في الأمم المتحدة. نحتاج إلى إيجاد وسائل لا تتعارض مع المبادئ التوجيهية القائمة على احترام سيادة البلدان المتضررة وسلامتها الإقليمية، وتصريح الحكومة بالعمليات الإنسانية وتيسير الوصول الإنساني.

ونرى أن الأساس لتعزيز تقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال يتمثل في التعزيز الشامل للقدرات الإنسانية، وخصوصاً على المستويين الوطني والمحلي. وندعم مجالات عمل القطاع الإنساني بالأمم المتحدة الموجهة صوب تعزيز قدرات البلدان على تحقيق التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وتطوير نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك تعزيز وسائل التقييم والتنبؤ. وفي هذا السياق، من الأهمية ضمان تعاون فعال بين هيئات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات المتخصصة في المساعدة الإنمائية.

وفي الآونة الأخيرة، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي نعزوه أساساً إلى إنشاء إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وتجربتها البناءة في باكورة عملها.

يضع الجهود التي تبذلها أكثر البلدان تلويهاً للحد من انبعاثات غازات الدفيئة تحت مظلة الأمم المتحدة مرة أخرى. ومما ينتج الصدر أن البلدان الأطراف في بروتوكول كيوتو وافقت على استئناف المفاوضات حول فترة التزام ثانية قبل انتهاء سريان المعاهدة الملزمة بنهاية عام ٢٠١٢. ونشيد بإنشاء الصندوق الأخضر لإدارة الـ ١٠٠ بليون دولار التي تعهدت الاقتصادات الصناعية بتقديمها كمساعدة سنوية للبلدان النامية بدءاً من عام ٢٠٢٠.

وتلك بوضوح بادرة مشجعة لاستعادة الأمل. وإدراكاً للعبء الثقيل الذي يتحمله الجيل الحالي بعدم تقليص الآفاق أمام أطفالنا وأحفادنا لكي يتمكنوا من العيش والتعايش والازدهار في ثقة وأمن وسلام، فإن الالتزام بأن نترك لهم عالماً أفضل من ذلك الذي ورثناه عن أسلافنا الأفاضل يجب أن يرقى إلى مستوى أحلامهم.

أتمنى أن تنير أضواء احتفالات عيد الميلاد أرواح جميع المشاركين وأن تغمرهم بالحب والمودة. وليفيض السلام والرفاه عليهم جميعاً وعلى أحبائهم.

**السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): بالنظر إلى الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن تزايد عدد الكوارث الطبيعية واتساع نطاقها، واستمرار الصراعات المسلحة إنما يعني أن المجتمع الدولي يحتاج إلى الخدمات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وروسيا تدعم التعزيز الشامل والمتواصل لدور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكفالة استمرار المساعدة الإنسانية المدنية على أساس المبادئ التوجيهية المتفق عليها والمكرسة في المرفق للقرار المؤسس ١٨٢/٤٦. وعلى الرغم من الموقف المالي الداخلي الصعب، فقد أدى المكتب بنجاح

وفي عام ٢٠١١، سنحیی ذكری مأساویة، وهي الذكری السنویة الخامسة والعشرین لحادث المفاعل النووي فی تشيرنوبل. وسوف تستضیف عاصمة أوكرانیة مؤتمراً دولیاً حول موضوع "٢٥ عاماً بعد كارثة تشيرنوبل: السلامة من أجل المستقبل". وسوف ینظم أكثر من حدث تذكاری بهذه المناسبة داخل الأمم المتحدة أيضاً. ونود أن نجدد امتناننا للمجتمع الإنسانی الدولي بأسره والجهات المانحة والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على المساعدات التي قدمتھا إلى البلدان المتضررة على مر السنین. ونحن نعتقد أن مشروع القرار (A/65/L.25) بشأن تشيرنوبل المعروض على الجمعية اليوم ینبغي أن يؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي فی تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة فی إطار عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة.

**السید ماشابان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
اسمحو لي بأن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات (A/65/344) عن البند قيد المناقشة، وهو يوضح بجلاء ضخامة التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني الدولي اليوم.

وتود جنوب أفريقيا أن تخني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الرائع الذي قام به في تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة في جميع أنحاء العالم. وبالطبع، هناك دائما مجال للتحسين، فالمجتمعات المحلية المتضررة تتوقع دائما استجابات إنسانية أقوى وأفضل توقيتاً لمواجهة المحن التي تمر بها. ونحن ندرك أيضا أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفي الإغاثة الإنسانية الآخرين، في كثير من الحالات، يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية.

ولذلك اسمحو لي في البداية أن أقول إن جنوب أفريقيا تدين الهجمات المتزايدة على العاملين في المجال

ومع ذلك، ستبقى هذه المسائل مدرجة في جدول الأعمال الإنساني للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتدهور في حالات طارئة معينة، اقترحت الأمانة العامة مفهوماً لتقديم المساعدة الإنسانية بالرغم من الأوضاع الأمنية التي تزداد صعوبة. وینبغي ألا تقوض تلك الاقتراحات المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ونحن مستعدون للمشاركة بنشاط في وضع نُهج بهذا الشأن. واستخدام الموارد العسكرية عامل مهم في عمليات الأمم المتحدة للحالات الطارئة اليوم، لما لها من فعالية في هذا العمل. إلا أن ممارسة تقديم المساعدة الإنسانية نشاط مدني في المقام الأول. وما فتئنا ندعم الحفاظ على طابعها المدني. وینبغي ألا تستخدم الموارد العسكرية إلا كمالأخیر عندما لا يكون هناك بديل للقيام بعمليات إنسانية في إطار زمني محدد. ومشاركة القوات في العمليات من هذا القبيل ینبغي أن تلتزم بمبدأ الاستقلال، على أن يظل التنسيق العام مسؤولیة الهياكل المدنية.

وروسیا تدعم التمويل المستدام لقطاع الأمم المتحدة الإنساني وتيسره بشكل فعال. ونرى من الأهمية بمكان أن تستمر أنشطة الهيئات الإنسانية التابعة للأمانة العامة وآليات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية. كما نرى أن عمليات النداء الموحد التي تطلقها الأمم المتحدة أداة هامة لتمويل المساعدة. وهي تشمل تقييم الاحتياجات الإنسانية على أساس تدابير منسقة من جميع وكالات الأمم المتحدة في نظام مجموعات العمل الإنساني. ونجاح عملية الصندوق المركزي للاستجابة للحالات الطارئة كان من أبرز النتائج المشهودة لجهودنا المشتركة من أجل تعزيز آلية الاستجابة الإنسانية. ونثني على أنشطة الصندوق الذي ترسخ دوره كأداة مهمة لتقديم تمويل يمكن التنبؤ به وملائم وفي حينه للعمليات الإنسانية الدولية.

وتحتاج الشراكات بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي إلى المزيد من التعزيز في ضوء الفجوة القائمة بين مرحلة الانتعاش المبكر ومرحلة التنمية.

والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أيضا أداة هامة للاستجابة بصورة أفضل وبسرعة أكبر لاحتياجات المجتمعات الضعيفة. وقد قدم الصندوق مساهمة تمويلية قيمة في إنقاذ الأرواح، سواء في حالات الطوارئ أو ما يسمى بالأزمات المنسية. ولذلك تود جنوب أفريقيا أن تدعو جميع الدول الأعضاء ليس إلى الاستمرار في إظهار دعمها للصندوق فحسب، بل أيضا إلى النظر في إمكانية زيادة تبرعاتها من أجل إعطاء الفرصة للمجتمعات المتضررة لتطبيع أوضاعها الحرجة في أعقاب تعرضها لكوارث طبيعية وحالات طوارئ معقدة.

وتمشيا مع القرارات السابقة المتخذة في إطار هذا البند، يود وفد بلدي أن يدعو مرة أخرى إلى ضرورة ألا تأتي زيادة تمويل المعونات الإنسانية على حساب تمويل المعونة الإنمائية. وفي السياق نفسه، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤيد الدعوة إلى تقديم تمويل جيد التوقيت ويمكن التنبؤ به لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني، كما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام المعروض علينا. ونحن نتطلع أيضا إلى استعراض السنوات الخمس للصندوق في عام ٢٠١١.

فلنستمر في استخدام القرار ١٨٢/٤٦ ومرافقه ليكون دليلا في تقديم الاستجابة الإنسانية. وتتطلب مبادئ العمل الإنساني الأساسية، المتمثلة في الإنسانية والزاهة والحياد والاستقلال، من العاملين في المجال الإنساني أن يقدموا المساعدة الإنسانية لا على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو وجهة النظر السياسية، بل على أساس الحاجة وحدها.

الإنساني. ونود أن نحث جميع الحكومات على تحميل الجناة مسؤولياتهم وتمكين القانون من أن يأخذ مجراه. وينبغي ألا تلهينا تلك المهجمات عن تحقيق هدفنا.

وبصفتنا أعضاء في المجتمع الإنساني الدولي، ينبغي أن نواصل السعي لمساعدة المحتاجين بأقصى ما نستطيع. ولذا فإننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى تقديم المشورة وغيرها للعاملين في المجال الإنساني الذين تعرضوا لمثل هذه الحوادث المؤسفة.

وقد شهدنا في هذا العام مرة أخرى تحديات كبيرة في المجال الإنساني، كما رأينا ذلك في آثار الزلازل المدمرة في هايتي وشيلي والصين والكارثة الطبيعية الرهيبة في باكستان، وأزمة الغذاء وسوء التغذية في منطقة الساحل، وخصوصا في النيجر وتشاد، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أدت تلك الحوادث الكبيرة إلى خسائر جسيمة في الأرواح، وإلى دمار هائل في الهيكل الأساسي، وأعاققت احتمالات التنمية في البلدان المتضررة. ومع أننا نحى المجتمع الدولي، بالنيابة عن السكان المتضررين، على استجابته الإيجابية والسريعة، فإننا نعلم جميعاً أن ثمة حاجة إلى عمل المزيد.

ومناقشاتنا هنا اليوم جزء من عملية لتحديد ما يمكننا، كمجتمع دولي، أن نفعله بصورة أفضل. ونحن نعتقد أن الشراكات العالمية والتعاون العالمي يظلان مهمين جداً. وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فمن شأن المذكرة أن تعزز علاقتهما الحالية الجيدة، وتسهم في فهم أفضل لما يمكن عمله بصورة أفضل في السياق الإقليمي. ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذه الأداة المهمة، لا سيما في مجال بناء القدرات التي يحتاج إليها الكثيرون حاجة ماسة. وتدعو جنوب أفريقيا القطاع الخاص والمؤسسات المالية إلى الاضطلاع بدورٍ في تلك المبادرات.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجدداً على ضرورة أن تزيد الوكالات الإنسانية من استخدامها للموارد والقدرات المحلية إلى أقصى حد ممكن من أجل تشجيع مشاركة المستفيدين ومن أجل أن تتمكن الاستجابة لحالات الطوارئ من الحد من أوجه الضعف مستقبلاً. فلنتكاتف جميعاً، ولنلزم أنفسنا بإنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

**السيد نونيز موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

لقد أدت آثار تغير المناخ واختلال التوازن البيئي، وهي نتيجة مباشرة للأعمال الوحشية للبشرية وعدم التزام بعض الدول بالتصدي للحالة، إلى زيادة مستمرة في حالات الكوارث الطبيعية. والتكلفة الاقتصادية لمثل تلك الكوارث في ازدياد، والتدابير المتخذة لمجابهتها ليست كافية. وتعرض البلدان النامية لمصاعب أكبر، على الرغم من حقيقة أن إسهامها في الحالة الراهنة هو الأقل.

يجب تقديم المساعدات الإنسانية بمراعاة تامة للمبادئ المعترف بها في القرار ١٨٢/٤٦. وترفض كوبا فرض مفاهيم غامضة وغير متفق عليها، بذريعة تقديم المساعدة الإنسانية، لتبرير إجراءات تنتهك مبادئ السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وطلب وموافقة الدولة التي هي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية شرطان أساسيان لتقديم المعونة. ويجب احترام ميثاق الأمم المتحدة، ومقاصده ومبادئه لا يمكن تقويضها أو تحريفها أو تقييدها أو إخضاعها لشروط.

وحققت كوبا تقدماً كبيراً فيما يتعلق العديد من الأهداف المحددة في إطار عمل هيوغو، ولا سيما تلك المتعلقة بالتأهب للكوارث الطبيعية. ومن المعروف جيداً دور الحكومة الكوبية وخبرتها عندما يتعلق الأمر ببدء وتنظيم وتنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية في بلدنا عندما تضربها

لذلك من المهم للغاية أن يقوم الدعم الذي يقدمه المجتمع الإنساني الدولي على أساس الاحتياجات. وبالتالي ينبغي أن يستجيب ليس لتأثير وسائل الإعلام وحدها، بل أيضاً للكوارث البطيئة الظهور. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، إذ ينبغي عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إليهم أو تقييدها. ونود أن نؤكد على الأهمية القصوى لزيادة الالتزام بتلك المبادئ الأساسية في مجال المساعدات الإنسانية والتقييد الصارم بها، ليس في مناطق مختارة من العالم فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ولذلك ترى جنوب أفريقيا أن موضوع الاحتفال باليوم العالمي للإغاثة الإنسانية لعام ٢٠١٠ كان ملائماً وذا صلة وهو "أنا عامل إنساني".

وتظل مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي تشكل مصدر قلق لوفدي. ومن المعروف أن في حالات الطوارئ تصبح النساء والفتيات عرضة بشكل خاص للاعتداء الجنسي. وبالتالي ينبغي للمجتمع الإنساني أن يعمل معاً لمعالجة هذه الحالة واتخاذ تدابير لمنع الاعتداء الجنسي. وقد أحطنا علماً بمختلف المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المساواة بين الجنسين ومنع العنف القائم على نوع الجنس في مجال العمل الإنساني. وسيواصل وفدي رصد تلك التطورات باهتمام.

كما يتطلع وفدي إلى تلقي معلومات عن الاستعراض المستقل للممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بسلامة العاملين في المجال الإنساني، وهو يتوقع أن تصدر على أساس هذا الاستعراض توصيات بنهاية هذا العام بشأن النهج الاستراتيجية الكفيلة بالمحافظة على قدرة العمليات الإنسانية على الاستمرار حيثما تكون هناك حاجة إليها. ومن المهم إيجاد توازن بين التمويل الكافي للترتيبات الأمنية والاستجابات الجيدة التمويل لحالات الطوارئ الإنسانية.

وبالإضافة إلى الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، هناك أنواع أخرى من الضرر مثل الأضرار الناجمة عن الجوع والفقر والتي تجعل بلايين البشر في جميع أنحاء العالم في حالات غير مستقرة بالمرة. وتلك هي النتيجة المباشرة للنظام الاقتصادي الدولي الظالم.

ويجب على الأمم المتحدة مواصلة تنسيق الجهود الإنسانية على الصعيد الدولي وتعزيز البرامج التي تسمح بتوفير دعم فعال للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه. ومن الأهمية بمكان أن نستمر في تطوير القدرات الإنسانية وتعزيز المؤسسات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتقديم المساعدة في الميدان. وفي جملة أمور، فإن من المهم زيادة فرصها في الحصول على التكنولوجيات الجديدة والموارد المالية والمعرفة العلمية والتكنولوجية اللازمة.

وفيما يتعلق بإسهامات كوبا في الجهود الإنسانية الدولية، أود أن أسلط الضوء على عقد المؤتمر الدولي الثامن بشأن الكوارث مؤخرًا، والذي عُقد في هافانا في حزيران/يونيه. وضم الاجتماع مسؤولين وموظفين وعلماء ومهنيين يعملون من أجل حماية الناس وممتلكاتهم والاقتصاد والبيئة من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية، وذلك إلى جانب مشاركين آخرين. وسمح هذا الاجتماع بتبادل الخبرة الفنية والتناجح والخبرات وبحث آفاق استراتيجيات الحد من المخاطر. وشجع الاجتماع أيضا على تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال.

وكوبا تؤكد مجددا استعدادها لمواصلة تقديم الدعم، بروح التضامن وبدون أي مصلحة ذاتية، للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والتي تحتاج إلى المساعدة، وذلك تماشيا مع قدرتنا على القيام بذلك. ومن أمثلة ذلك العمل الذي تقوم به الوحدة الدولية للأطباء المتخصصين في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة، والتي تعرف باسم لواء هنري

الكوارث الطبيعية، مما يخفف بالتالي وبدرجة كبيرة من الأضرار البشرية والمادية المدمرة التي تسببها هذه الأحداث. ولدينا نظام فعال للدفاع المدني مكلف بالإشراف على الامتثال لتدابير الدفاع المدني والقواعد والاتفاقيات الدولية بشأن الحماية التي تمثل كوبا أحد أطرافها. وأتاحت الدروس المستفادة على مر السنين لكوبا تعزيز الأطر المعيارية والتشريعية والمؤسسية للحد من مخاطر الكوارث. وكانت الجهود الوقائية وحملات التوعية التي تستهدف المجتمع المدني عاملا أساسيا في تحقيق تلك النتائج.

وحماية حياة الإنسان هي محور جميع جهودنا. ولذلك، فإننا نعتمد جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، ومن خلال اتخاذ تدابير وقائية، فإننا نعمل على تقليل الأضرار المادية الناجمة عن هذه الظواهر إلى حدها الأدنى. وتنفذ جميع تلك الجهود بطريقة منسقة على أساس من التعاون الوثيق بين جميع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الكوبي بأسره، كما تضطلع وسائط الإعلام بدور نشط.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، فقد تركت قوى الطبيعة آثارها بشكل عنيف نتيجة للتغيرات التي لا رجعة فيها الجارية في جميع أنحاء العالم، والتي تسبب فيها الإنسان أصلا. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تعرضت كوبا للعديد من الظواهر الجوية الشديدة الوطأة والتي كان لها تأثير خطير على اقتصادنا.

وتتحمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية أساسية تجاه البلدان النامية لمساعدتها على تحسين قدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية. والوسيلة الأكثر مباشرة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

أما بخصوص الفيضانات، فقد عبأت حكومتنا كل مواردها لتوفير الإنقاذ والإغاثة للمتضررين. وكان للدعم الحيوي من قبل المجتمع الدولي دور هام في مساعدتنا خلال مرحلة الإنقاذ والإغاثة. ومهما أعربنا عن شكرنا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مساعدتهم، فإن ذلك لن يكون كافياً. وأشيد كل الإشادة بالأمين العام، الذي كان أول قائد عالمي يزور باكستان في أعقاب الفيضانات، والذي لفت انتباه الضمير العالمي إلى حجم الكارثة وقاد منظومة الأمم المتحدة في تنسيق استجابتها لما سماها واحدة من أكبر الكوارث الطبيعية وأكثرها تعقيداً التي نواجهها في تاريخ الأمم المتحدة - كما لو كانت أمواج تسونامي تتكشف فصولها ببطء.

وقاد أبناء الشعب الباكستاني جهود الإغاثة والإنعاش الواسعة النطاق في أعقاب الفيضانات، وأنا أحييهم كل التحية. وهذا دليل آخر على صمود أمتنا الدائم.

وينصب التركيز الآن على التعافي المبكر. فالخطة المنقحة لمواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات في باكستان تقضي بإتفاق الأمم المتحدة ما جملته ١,٩٤ بليون دولار لتنفيذ ٣٩٧ مشروعاً أطلقتها حكومة باكستان بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة. وتنصب تلك المشاريع على الإنعاش المبكر لفترة تستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإجمالي متطلبات الخطة ١,٩٤ بليون دولار. وحتى اليوم، لم يتوفر التمويل لنسبة ٥١ في المائة بعد.

ولتقييم الأضرار والخسائر الناجمة عن الفيضانات، استكملت أفرقة البنك الدولي والمصرف الآسيوي للتنمية تقييماً للأضرار والاحتياجات. وقد أثار الأمين العام هذه المسألة قبل بضعة أشهر في هذه القاعة ذاتها، حيث تقرر أن تؤدي تلك الأفرقة دوراً استثنائياً بتوجيه من الأمم المتحدة وبالتعاون مع باكستان. وستذهل الجمعية إذ تعلم أن

ريف. وكان اللواء قد نشر على نطاق واسع في مناطق الكوارث في البلدان التي عمل فيها. وأنشأ اللواء مستشفيات ميدانية شاملة قادرة على توفير استجابة واسعة النطاق لاحتياجات السكان المتضررين. وحظي عمل اللواء في جمهورية هايتي الشقيقة بالتقدير على نطاق واسع.

وستواصل كوبا تعزيز المساعدات الإنسانية بشكل حاسم لجميع الذين يحتاجون إليها في مختلف أنحاء العالم، باعتبار ذلك مسألة أخلاق ومبادئ. ونرفض جميع المحاولات لاستغلال هذه المسائل لتحقيق غايات سياسية أو مكسب مادي.

**السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف أفتخر به أن أشارك في هذه المناقشة الهامة. بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في وقت سابق من هذا العام، أغرقت المياه جزءاً كبيراً من بلدي بسبب الفيضانات غير المسبوقة التي أثرت على أكثر من ٢٠ مليون شخص ودمرت ما يربو على ١,٩ مليون منزل وجعلت ١٠ مليون شخص بلا مأوى وأتلفت ٢ مليون هكتار من المحاصيل ودمرت ١,٣ مليون هكتار من المحاصيل القائمة وأدت إلى فقدان الملايين من فرص العمل وسبل العيش. واعتباراً من الآن، فقد انحسر الماء في معظم أنحاء البلد. ولكن للأسف، لا تزال المياه بارتفاع عدة أقدام في مقاطعة السند. لكننا لسنا وحدنا. ولئن كنا نسعى جاهدين بالاعتماد على أنفسنا، فإنه يسعدني كثيراً أن أبلغ الجمعية العامة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعا إلى مؤتمر دولي للمانحين في باكستان من أجل المقاطعة، سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك من أجل استمرار تلك الجهود.

على الأقل لتغطية ما تبقى.

ومؤخراً، عانت باكستان من حالات طوارئ إنسانية متنوعة الطابع، ولن أعددتها جميعها؛ فالجمعية على علم بما. فالزلازل والفيضانات الحالية شردت الكثير من السكان. وقد أصبح قرابة ٢٠ مليوناً من المشردين داخلياً بسبب الفيضانات، إلى جانب ١٠ ملايين آخرين تقريباً نزحوا على مدى ثلاث سنوات. ويبلغ الرقم بذلك ٣٠ مليون نسمة.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية بعض جوانب التنسيق الهامة. أولاً، إن الدور الأساسي للدولة المعنية يبقى محورياً في استهلال المساعدة الإنسانية وتحديدتها وتنسيقها وإيصالها. واحترام السيادة والوحدة الوطنية يجب أن يبقى المقياس الرئيسي في كل تنسيق. ثانياً، ينبغي تحسين آلية التنسيق من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة. ثالثاً، ينبغي أن تكون لدينا عملية أكثر منهجية لإعداد التقييمات لاحتياجاتنا، ويجب أن ننشئ آلية قوية للرصد والتقييم. رابعاً، لا بد من الاستعانة بوسائل بديلة مثل زيادة شراء الموارد المادية محلياً والاستعانة بالخبرة المحلية كذلك، وهو ما يوفر الأموال ويختصر الإطار الزمني، وهو الأهم. والثقة بين المانحين والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والدول المتضررة أمر في غاية الأهمية. أحياناً وليس آخرها، ثمة حاجة إلى المساءلة من جانب كل الجهات الفاعلة الإنسانية، لا سيما في مجال إيصال المساعدة على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أقول إننا نحن أنفسنا لم نؤد أداء وافياً في هذا المجال بعد معاناة هذه الكارثة الهائلة. لكن على الأمم المتحدة أيضاً أن تشرط توفر دليل واضح للغاية لما تفقه، لا للبلد المعني فحسب، بل وللمعنيين في الأمم المتحدة الذين يمكنهم عندئذ أن يرصدوا أين تستخدم أموالهم، وهل تستخدم على نحو مفيد أم غير ذلك. وبالطبع،

الأضرار الإجمالية تقدر بنسبة ٦ في المائة من إجمالي الدخل المحلي لباكستان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويمثل ذلك أكثر من ١٠ بلايين دولار من الأضرار في البنية التحتية والمزارع والبيوت وغير ذلك من الخسائر المباشرة وغير المباشرة - أي ضعف قيمة الأضرار التي سببها زلزال عام ٢٠٠٥.

لقد ساعدتنا تجربتنا في زلزال عام ٢٠٠٥ على إرساء الإطار التشريعي والهيكلية والمؤسسي الضروري. والسلطة الوطنية لإدارة الكوارث هي إحدى المؤسسات التي أنشئت حديثاً، وتقود جهود الاستجابة للفيضانات. واتخذت حكومة باكستان بعض الخطوات الهامة، التي سوف أشاطر الجمعية إياها الآن.

أولاً، لضمان المساءلة، قمنا بتعيين مجلس وطني للإشراف على إدارة الكوارث، وكان ذلك ضرورياً للجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على نطاق وطني. ثانياً، أنشأنا مشروعاً للحماية الوطنية أطلقنا عليه مسمي البطاقة الوطنية، سيوفر صفقة تعويض بقيمة ١٠.٠٠٠ روبية لكل أسرة معيشية متضررة لمساعدتها على توليد نشاط اقتصادي. ثالثاً، أنشأنا خطة للانتعاش المبكر تقوم على أساس تغطية أشد المناطق تضرراً، ومسح الشركاء والأنشطة لتجنب الازدواجية وتحديد مؤشرات أداء رئيسية لتقييم فعالية المعونة وتعزيز إيصال الخدمات من خلال تنوع الشركاء. رابعاً، وفيما يتعلق بإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة، تعهدت الحكومة بإنفاق أموال تغطي التكاليف الضخمة المطلوبة، من خلال إعادة ترتيب أولويات برنامجنا الاتحادي لتنمية القطاع العام وبرنامجنا للتنمية السنوية للمقاطعات. وكما تدرج الجمعية، فإذا توفرت الـ ١٠ بلايين دولار التي قدرها البنك الدولي والمصرف الآسيوي للتنمية ومبلغ بليون دولار الذي سيقدمه المجتمع الدولي - توفر التمويل بنسبة ٥٠ في المائة حتى الآن - سيكون على باكستان نفسها أن تتحمل مسؤولية تمويل ٨ بلايين دولار

أعرب عن تأييد الفلبين لمشروع القرار المقدم في الجمعية العامة اليوم. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري الشخصي لرؤيتكم، سيدتي الرئيسة، تجلسين على مقعد الرئاسة، حيث أن خبرتكم كرئيس سابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتكم الفعالة في المناقشات أثناء قطاع الشؤون الإنسانية بالمجلس تؤهلكم مع التفوق لترؤس جلسة اليوم. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والفلبين، كبلد يتعرض لظروف تتطلب تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية، للأسف، تعتبر أن هذا البند من بنود جدول الأعمال يكتسي أهمية خاصة في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والأطراف الفاعلة الأخرى في هذا المجال الحيوي من الدعم للبلدان النامية. ونحن نشاطر حزن إخواننا وأخواتنا في البلدان التي تتناولها التقارير ومشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم ونتفهم الصعوبات التي يواجهونها.

كما لا بد من القول إن الفلبين تشارك أيضاً مباشرة في تقديم المساعدات الإنسانية من خلال دعمها للبلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية، مثل هايتي، حيث أرسلت الفلبين فريق إغاثة في حالات الكوارث للمساعدة في جهود الإنعاش. كما تبرز المشاركة الفلبينية من خلال العديد من مواطنينا الفلبينيين الذين يعملون في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو غيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية. وما برح حفظة السلام الفلبينيون يعملون في ليبريا منذ عام ٢٠٠٣ وهم يعملون في جميع أنحاء العالم بتفان من أجل المثل العليا للأمم المتحدة ويساعدون الدول على التعافي من الصراع. ولهذه الأسباب تتأثر الفلبين بالتطورات الواردة في تقارير الأمين العام وتشعر بالقلق حيالها.

ينبغي أن تتبع آلية الإبلاغ الحقائق وأن تبقى محيطية. بمختلف الحالات التي لا يمكن مقارنتها. ولعل الجمعية تدرك أننا كثيراً ما نقول إنه ليس معنى حدوث أمر ما في مكان ما أنه سيحدث مثل ذلك في مكان آخر. فالأمور لا تسير على هذا النحو.

لقد شهدنا أعمال عنف متزايدة ضد العاملين في المجال الإنساني. وباكستان تود أن تسجل إدانتها للاعتداءات ضد جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون خدمات جلييلة إلى من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ونحن، من جانبنا على الأقل، نود أن نسجل أمام الجمعية برمتها أنه لا بد لنا أن نتذكر أولئك الذين عانوا من عواقب العمل في هذا المجال.

وفي الختام، لا بد من تجنب التركيز المتفاوت على ما إذا كانت التحديات الإنسانية الناجمة عن الطوارئ المعقدة أكثر تعقيداً من تلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية، أم أن العكس هو الصحيح. فموضوع المساعدة الإنسانية ينبغي أن يظل فوق كل الاعتبارات وألا يغلف في ظلال المعاني والذرائع السياسية. والتوفير الناجع للمساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ يتطلب الحساسية إزاء حالات بعينها. وعند الاستجابة لاحتياجات حالات معينة، لن تكون هذه الحساسية ممكنة ما لم ندع جانباً ذلك النهج الواحد الذي يناسب جميع الحالات في مجال المساعدة الإنسانية.

**السيد مينيث (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني

أن أتكلم باسم الفلبين بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

أود أولاً أن أشكر الأمين العام على سلسلة التقارير التي أعدت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، كما

سنوات مرت على تأسيسه أنه شريان الحياة الذي قدم مساعدات سريعة وحيادية وواسعة في جميع أنواع حالات الطوارئ.

لقد استفادت الفلبين من الصندوق أكثر ما يكون كجزء من نداء الأمم المتحدة العاجل في أواخر عام ٢٠٠٩، عندما تم تخصيص ٧ ملايين دولار لمعالجة آثار إعصاري كيتسانا وبارما. لقد دعمنا الصندوق من خلال تبرعات متواضعة منذ إنشائه، ونأمل أن يدرك أيضا مزيد من البلدان والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص العمل الجيد الذي يدعمه الصندوق.

ونود أيضا أن نقدر ونشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال المنسق السابق للإغاثة في حالات الطوارئ السير جون هولز، ووكيلة الأمين العام الحالية للشؤون الإنسانية فاليري أموس، على العمل الأكثر تركيزاً الذي يقومون به في الفلبين الآن وقد تم تعيين المزيد من الموظفين ليس في مانيلا فحسب ولكن في المكتب الفرعي الذي أنشئ في مدينة كوتاباتو في الجزء الجنوبي من البلد أيضا. وهؤلاء الموظفون العاملون في الميدان، سيقدمون بالتأكيد مساعدة أسرع وأكثر استنارة كلما دعت الحاجة.

وفي الختام، يقدم لنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/65/82 معلومات هامة عن الاتجاهات والتحديات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وكما ذكر سابقا، فإن الفلبين ليست بغريبة عن الظروف الموضحة في التقرير، واستنادا إلى تجربتنا، نؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة.

وعموما، ما فتئت العمليات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الفلبين تجري بسلاسة تحت إشراف المنسقة المقيمة جاكلين بادكوك، حيث يجري حاليا التفاوض بشأن الدورة القادمة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

فيما يتعلق بمسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، يعمل عدد كبير من المواطنين الفلبينيين في الأمم المتحدة، كما سبق وأشرت، وجاد بعضهم بأرواحهم في أداء واجباتهم. ولذلك فإننا نؤيد بقوة دعوة الحكومات لأن تكفل قدر الإمكان أن يحصل هؤلاء الموظفون على الحماية اللازمة ليتسنى لهم تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها بدون عائق.

وندرك أيضا أن هناك شواغل أمنية فيما يتعلق بسلامة العاملين في المجال الإنساني في الفلبين، وتمثل هذه الشواغل أهمية قصوى بالنسبة للحكومة. وكان أحد التطورات الإيجابية في ذلك الصدد الإجراءات المتخذة استجابة لطلب لم يعرب عنه سوى الأمين العام لتوحيد المكاتب الرئيسية لمختلف وكالات الأمم المتحدة في موقع واحد في مانيلا. وقد تم تحديد أماكن العمل وعملية الانتقال جارية.

وأود أن أقول إن ثقافة الضيافة للشعب الفلبيني تجعل من غير المرجح للغاية أن يتعرض العاملون في المجال الإنساني في الفلبين لأي حادث مشؤوم أو أن يلحق بهم أي ضرر يرجع إلى كونهم مستهدفين بسبب عملهم؛ بل من المرجح أكثر أن يرجع ذلك للاحتتمالات الإحصائية للإجرام المذكورة في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، أود أن أشدد على أنه حتى هذا الاحتمال الثاني أمر يجب ألا يتم التغاضي عنه ونحن نسعى إلى تأمين سلامة الجميع داخل حدودنا الوطنية.

ومن الأهمية بمكان أن نتداول بشأن هذا البند من جدول الأعمال في أعقاب أنشطة مكتب منسق الشؤون الإنسانية التي امتدت ليومين وبلغت ذروتها في التعهدات التي تم قطعها بالأمس للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. كما أشار العديد من الوفود، فقد أثبت الصندوق في خمس

إلى توفير المساعدة في حالات الطوارئ التي شملت إرسال فريق إغاثة في حالات الكوارث، بتقديم ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات المالية استجابة للفيضانات التي وقعت في باكستان في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وسيتم صرف ٢٦٧ مليون دولار منها من خلال المنظمات الدولية التي تسهم في النداء المنقح. كما قدمت اليابان تبرعا جديدا بقيمة ٣٠ مليون دولار لصندوق إعادة إعمار هايتي في وقت لاحق في تشرين الثاني/نوفمبر.

كما تود اليابان أن تثنى أيما ثناء على الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للدور الذي يقوم به في تخصيص التمويل للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة في حالات الطوارئ عند وقوع الكوارث الطبيعية، وأود أن أشير إلى أن حكومتي قد تضاعف تبرعاتها إلى الصندوق هذا العام.

يجب إيلاء الأهمية للحد من أخطار الكوارث والتأهب لها، وكذلك كيفية استجابتنا عند وقوع كارثة في الواقع. وينبغي، قدر الإمكان، تكييف استجاباتنا في ضوء الدروس المستفادة من الكوارث السابقة.

وبما أن اليابان من بين أكثر الدول تعرضا للكوارث الطبيعية، فلديها خبرات في مجال التأهب في العديد من المجالات المختلفة. وتمتد هذه الخبرة من معرفة كيفية جعل المباني محصنة من الزلازل إلى زيادة الوعي العام بأهمية الحد من الكوارث. ونود مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في هذا المجال عن طريق الإسهام بتلك الخبرات والتجارب.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن إطار عمل هيوغو يوفر لنا الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وينبغي الاستفادة منه بشكل كامل. وتتمن اليابان، من جانبها، عمل الاستراتيجية، التي تسهم في جهودنا من خلال الدعوة على الصعيد العالمي، ونواصل دعمها. كما نود أن نشيد بوكيلة الأمين العام أموس للتشديد على أهمية التأهب للاستجابة،

جنباً إلى جنب الخطة الإنمائية الحكومية المقبلة المتوسطة الأجل الممتدة لفترة ست سنوات في الفلبين ويجري وضع اللمسات الأخيرة عليها. أيضاً، إن الإجراءات المنسقة بشأن هذه الأدوات الهامة للتخطيط التي يجري اتخاذها هي علامة إيجابية على التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة وإدارة الرئيس بنينو س. أكينو الثالث.

وما زالت الفلبين مؤيدا قويا لأنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، ويمكن للجمعية أن تتأكد من استمرار تعاوننا وتنسيقنا هنا في نيويورك ونحن نسعى جاهدين لتحسين فهمنا للظروف المتغيرة والسياسات التوجيهية من خلال مشاريع القرارات التي ننظر فيها اليوم.

**السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** إن

وفدي ممتن لتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/65/82). بسبب الأولوية التي توليها اليابان للأمن البشري، فإن لديها مصلحة خاصة في حماية وتمكين الناس الضعفاء الذين هم بحاجة ماسة إلى هذه المساعدة. ولذلك نشيد بوكيلة الأمين العام فاليري أموس ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الذي يقومون به هما وشركاؤهما في الأنشطة الإنسانية في هذا المجال المهم.

كما تود اليابان أن تقدم تمانيتها إلى البارونة أموس على تعيينها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ. ويجدوننا الأمل في أنها ستصدي للتحديات التي تنشأ في هذا المجال بطريقة فعالة، ونود أن نؤكد لها أن اليابان ستقدم لها كل الدعم الممكن.

شهد العالم هذا العام، مرة أخرى، سلسلة من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الزلزال في هايتي والفيضانات في باكستان. وتعهدت حكومة اليابان، من جانبها، بالإضافة

إجراءات ضد الإفلات من العقاب، خاصة في حالات الصراع. ولذلك يجب أن يكون لدى كل بلد يقع فيه صراع القدرة على إرساء سيادة القانون وصونها. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في الجهود الرامية إلى نشر ثقافة سيادة القانون.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن حكومة اليابان شاركت، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في رعاية ندوة بعنوان "التحديات التي تواجه حيز العمليات الإنسانية"، عقدت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، والتي نأمل أن تساهم في إيجاد سبيل لتأمين حيز العمليات الإنسانية وتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة وفعالة.

وما انفكت اليابان تدعو إلى كفاءة وفعالية المساعدات الإنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعدنا أن النهج العنقودي يعمل بفعالية. بيد أن، البعض قال إن التنسيق مع الآليات المحلية القائمة للتنسيق في البلد المتضرر لا يتم بالقدر الذي ينبغي له أن يتم به. وبالتالي، فإن مواصلة إصلاح نظام المساعدات الإنسانية مهمة.

إن الهدف النهائي للمساعدات الإنسانية هو تمكين الشعب المتضرر من الاعتماد مرة أخرى على نفسه وأن يكون مستقلاً وليس بحاجة إلى المساعدة. إن مفهوم الأمن البشري، الذي تعلق في إطاره أهمية كبرى على تلبية احتياجات الفرد، يمكن أن يكون مفيداً للغاية في هذا الصدد. وتعتقد اليابان أيضاً أن الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى مساعدات الاعمار والتنمية مهم إذا أريد عدم فقدان نتائج المساعدات الإنسانية. وينبغي أن نطبق الحماية والتمكين على صعيدي الفرد و المجتمع في المجالات المتعددة القطاعات. ولهذا السبب، ما برحت اليابان تقدم الدعم إلى شعوب العالم الضعيفة، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، الذي

وإيعازاً عن الأمل في أن تواصل تطوير العلاقة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاستراتيجية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى أن حكومة اليابان شاركت، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في رعاية الاجتماع العالمي الأول للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، الذي عقد في كوبي في أيلول/سبتمبر. لقد شارك أكثر من ٢٠٠ خبير في الاجتماع وناقشوا أنشطة البحث والإنقاذ التي جرى الاضطلاع بها في المناطق الحضرية في أعقاب الكوارث. وناقشوا أيضاً التعاون المتعلق بتعزيز قدرة البلدان النامية والتعاون في العملية التي تمتد من البحث والإنقاذ إلى التعافي المبكر والتعاون مع المنظمات الإنسانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ختام الاجتماع، اعتمدنا إعلان هيوغو للفريق الاستشاري باعتباره الوثيقة الختامية. وتوقع أن يكون الإعلان بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنفيذ التعاون في هذا المجال، ونأمل أن يمكننا من المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ بطريقة أكثر فعالية.

وكما هي العادة، يود وفدي أن يعرب عن عظيم الامتنان والتقدير للعمل القيم الذي قام به العاملون في المجال الإنساني خلال العام الماضي، غالباً في بيئات شديدة الخطورة. وأود أن أشير إلى أننا نشعر بالقلق البالغ حيال الهجمات التي لا تزال تشن على أولئك العاملين في جميع أنحاء العالم. من الأهمية بمكان أن يكون هناك التزام صارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وكل بلد مسؤول عن كفالة الأمن داخل حدوده.

وبغية ضمان الوصول الإنساني، ينبغي أن تحكم مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية الأنشطة الإنسانية. كما أن الجهود طويلة الأجل لبناء الثقة بين السكان المحليين المعنيين ضرورية. ومن الضروري الحفاظ على المساءلة واتخاذ

المخاطر في كازاخستان، والثاني، نقل مكتب فرعي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من دوشنبه، طاجيكستان، إلى الماتي، كازاخستان.

إن مبادرة كازاخستان، بمساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لإنشاء مركز وسط آسيا، دعمتها إدارات الطوارئ في جمهوريتي طاجيكستان وقيرغيزستان. وبصفة خاصة، وقع رؤساء إدارات الطوارئ في كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، في الماتي، مذكرة تفاهم بشأن إنشاء المركز وتشكيل لجنته التنظيمية. ووقعت المذكرة في إطار مشروع جديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان "بناء القدرة للحد من مخاطر الكوارث في وسط آسيا"، الذي سينفذ بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع، على المدى الطويل، أن يعزز المركز المنظومات الوطنية للبلدان الأعضاء وغيرها من الآليات المشتركة بين القطاعات للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار عمل هيوغو.

واستجابة للكوارث التي وقعت مؤخرا، قدمت كازاخستان، من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار لمساعدة باكستان و ١٠٠٠٠٠٠ دولار لهايتي، وهما بلدان تأثرا بشدة جراء كارثتين مدمرتين. وفي عام ٢٠١٠، قدمت حكومة كازاخستان مساعدات إنسانية رسمية لطاجيكستان، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، وقيرغيزستان، ومولدوفا. وفي هذا العام، قدمنا مساعدة إلى قيرغيزستان أربع مرات ومرتين إلى طاجيكستان. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدمنا شحنات من المساعدات الإنسانية ذات الأولوية عن طريق السكة الحديدية. وشملت هذه السلع الخيام، والبطانيات، والغذاء، والنفط، ومواد البناء، والمنظفات، والفحم، والوقود، ومطابخ ميدانية، وشبكات مياه.

يساهم في تعزيز مفهوم الأمن البشري، وهي ملتزمة بمواصلة فعل ذلك.

### السيد تاشيباييف (كازاخستان) (تكلم

بالإنكليزية): إن تعزيز التعاون لمواجهة الكوارث الطبيعية والدمار، تحت القيادة الشاملة للأمم المتحدة، وفقا لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ ووفقا لتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية (A/65/356)، في إطار البند "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، ينبغي أن يظل أولوية للمجتمع الدولي.

ونلاحظ مع شديد الأسف أن عددا من الحالات الصعبة التي نشأت مؤخرا في العالم حدثت بسبب تغير المناخ. ووفقا للبيانات المحددة المذكورة في التقرير، تسببت أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات الكوارث الطبيعية في عام ٢٠٠٩ في معاناة حوالي ١١٣ مليون شخص ووفاة أكثر من ١٠٠٠٠٠. ووفقا لخبراء الأمم المتحدة، يتراوح الضرر الاقتصادي الناجم عن الكوارث الطبيعية، في المتوسط بين ٣٥ بليون دولار و ٥٠ بليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الآسيوية كانت الأكثر تضررا بالكوارث الطبيعية. وبصفة خاصة، كان نصيب آسيا ٤٠ في المائة من الكوارث المبلغ عنها، و ٦٨ في المائة من الوفيات بسبب الكوارث و ٣٤ في المائة من الخسائر الاقتصادية.

وتشدد كازاخستان، باعتبارها بلد آسيويا، بصفة خاصة على التعاون مع الأمم المتحدة وشعبها الفرعية في مجال المساعدات الإنسانية الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية، أساسا من خلال مشروعين رئيسيين/الأول، إنشاء مركز وسط آسيا للاستجابة لحالات الكوارث وإدارة

المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخلياً. كما تراكمت لديها خبرة كبيرة في مجال الوقاية من الكوارث وإعادة البناء بعد وقوع الكوارث.

والصين بلد نام معرض للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والجفاف. وقد كان الحد من الكوارث والتأهب لها وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة البناء عقب وقوع الكوارث من المهام الشاقة التي تواجه الحكومات الصينية على جميع المستويات في كل عام. وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في ونتشوان في ٢٠٠٨، ضرب هذا العام زلزال قوته ٧,١ منطقة يوشو بمقاطعة تشينغهاي؛ ووقع انهيار وحلي شديد في منطقة زوغو بمقاطعة قانسو، كما تأثرت أكثر من ٣٠ مقاطعة بفيضانات هائلة أدت إلى تضرر ما مجموعه نحو ٢١٠ مليون شخص.

وفي حين تبذل الحكومة الصينية قصارى جهدها للتكيف مع هذه الكوارث الطبيعية المتكررة، فإنها نجحت أيضاً في إعادة البناء بعد وقوع الكارثة في منطقة زلزال ونتشوان. وعلى مدى العامين الماضيين، استثمرت الحكومة الصينية ما مجموعه ١٣٠ مليار دولار في إعادة بناء ونتشوان، مما مكّن المنطقة المتضررة من بلوغ أهدافها في إعادة البناء قبل عام من الموعد المقرر. وبدعم قوي من المجتمع الدولي، حققت الصين نجاحاً مستمراً في التعامل مع كوارث ضخمة داخل أراضيها، ويمثل ذلك في حد ذاته إسهاماً كبيراً في جهود الإغاثة الإنسانية العالمية.

وتدعو الحكومة الصينية دائماً إلى تعزيز التعاون الدولي الإنساني وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف. وفي حين تلقت الصين مساعدات إنسانية دولية، فقد بذلت أيضاً ما في وسعها للمشاركة بفعالية في أنشطة الإغاثة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف بناء على طلب من حكومات البلدان المتضررة وبناء على النداء الذي وجهه

وتدعو كازاخستان، بصفتها عضواً دائماً في الصندوق، الدول الأعضاء إلى تقديم التبرعات، سواء في إطار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أو من خلال الهياكل الإنسانية الأخرى لضمان الوصول إلى الموارد في الوقت المناسب وبصورة يمكن التنبؤ بها، من أجل مكافحة عواقب الكوارث الطبيعية. ونحن نعتقد أنه لا يمكننا القضاء على العواقب الوخيمة لهذه الكوارث وضمان الإغاثة الحقيقية للملايين الناس المتضررين إلا بتضافر جهودنا.

**السيدة وانغ هونغبو (الصين) (تكلمت بالصينية):**

يود الوفد الصيني أن يتقدم إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على بيانكم.

تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتغتني هذه الفرصة لتشيد بالعمل الدؤوب والأداء المتميز، خلال العام الماضي، لوكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس، وسلفها السيد جون هولمز.

لقد كان هذا العام حافلاً بالأحداث بالنسبة لمجتمع الأنشطة الإنسانية العالمي. فقد تغير المشهد الإنساني العالمي بشكل كبير منذ أن اعتمدنا القرار التاريخي ١٨٢/٤٦ في هذه القاعة قبل ٢٠ عاماً تقريباً. والأمر الذي لم يتغير هو الإنسانية التي يديها الناس حين تقع كارثة ضخمة. وشهدنا هذا العام، مرة أخرى، على الشجاعة والمرونة والوحدة التي يتمتع بها المجتمع الدولي، لا سيما حكومات وشعوب البلدان المتضررة، في مواجهة الزلازل والفيضانات والأوبئة.

وتولي الحكومة الصينية على الدوام أهمية كبرى للشؤون الإنسانية. وفي العقود الأخيرة، أقامت الحكومة الصينية تدريجياً آلية فعالة للاستجابة للأزمات الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات. واضطلعت الآلية بصورة كاملة بمسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في استهلال

الدولي إلى جعل مساعدة البلدان المتضررة على تعزيز قدراتها في مجال الحد من الكوارث والإغاثة أولوية قصوى.

ويود الوفد الصيني أن يرى الأمم المتحدة وهي تضطلع بدور أكبر في المساعدة الإنسانية العالمية. وعلى مدى العقدين الماضيين، مع تزايد الاحتياجات الإنسانية العالمية، ازداد عدد الجهات العاملة في المجال الإنساني. وقد ازدادت صعوبة تنسيق المساعدات الإنسانية جراء الاتجاه القوي نحو تجزئة أنشطة الإغاثة الإنسانية. وفي مجال تنسيق مثل هذا، لا تتمتع الأمم المتحدة بالولاية المسندة إليها من قبل الدول الأعضاء فحسب بل أيضا بنقاط قوة من حيث المعرفة والقدرة والآليات. وفي هذا الصدد، تؤيد الصين تعزيز الدور التنسيقي المركزي الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ويدعو الوفد الصيني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمواصلة تحسين آليات تنسيقه، وتعزيز الروابط بين تقييم الاحتياجات، وتخطيط البرامج، وتخصيص الموارد، وتنفيذ البرامج وتقييمها. ويستطيع المكتب أن يزيد من تحسين عملياته في جمع التبرعات وبناء الشراكات، وأن يحسن اتصالاته وتعاونه مع الدول الأعضاء. وينبغي أن يستجيب المكتب بطريقة عملية وفعالة للنداءات الأخيرة من البلدان النامية بأن يولي الاعتبار اللازم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة، وبأن يزيد حصة الشراء من الأسواق المحلية والمجاورة عند شراء لوازم الإغاثة.

ويهنئ الوفد الصيني الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على وضعه أساسا متينا لتحقيق الهدف المتمثل في جمع ٤٥٠ مليون دولار لعام ٢٠١١ في الاجتماع الرفيع المستوى أمس. ويظهر ذلك النجاح مرة أخرى أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد حاز، بعمله الرائع، دعما سياسيا وماليا كبيرا من المجتمع الدولي. والصين، باعتبارها

المجتمع الدولي. كما تقدم الصين خبراتها على نطاق واسع في مجال إدارة الكوارث والإغاثة الإنسانية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي.

وتثبت ممارسات الصين في مجال الإغاثة الإنسانية مرة أخرى أن المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المنصوص عليها في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ تمثل شرطا مسبقا فعّالاً لتنفيذ المساعدات الإنسانية، وأساساً لتعزيز التعاون الدولي والثقة المتبادلة. ويجب أن تلتزم الأطراف المشاركة في الجهود الإنسانية بمبادئ الإنسانية والحياد والزهارة؛ وأن تحترم سيادة البلدان المتضررة وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛ وأن تمثل للقانون الإنساني الدولي وقوانين البلدان المستضيفة؛ وأن تحترم الثقافات والتقاليد المحلية. ولا يمكن القيام بالإغاثة الإنسانية على نحو سلس إلا بموافقة حكومات البلدان المتضررة وبنيل ثقة المتضررين ودعمهم.

وتعتبر الحكومة الصينية عدم كفاية القدرات واحداً من أهم العوامل التي تعوق قيام البلدان المتضررة بمعالجة الأزمات الإنسانية على نحو فعال. ومنذ انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، دأبت قرارات الأمم المتحدة على التأكيد على أهمية تقديم الدعم للدول النامية في بناء قدراتها على الحد من الكوارث والتأهب لها والقيام بأعمال الإغاثة.

ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها ومعارفها ومؤسستها الحالية في مجال الاستجابة الإنسانية، وأن تحت الأطراف المعنية على الوفاء بحسن نية بالتزامها بنقل خبراتها وتكنولوجياها في ميدان الإغاثة في حالات الكوارث والحد من الكوارث إلى البلدان النامية، ومساعدة البلدان المتضررة في تحقيق الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. وتدعو الصين منظومة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمجتمع

توفير الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية لشعبها وإصلاح الأحوال الإشعاعية والإيكولوجية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم المتضررة التي يسكنها حاليا ١,٧ مليون شخص من مواطني بيلاروس.

وقد نفذت بيلاروس عدة برامج رسمية للإنعاش لمعالجة آثار الحادثة. وميزانية برنامج الدولة للتخفيف من الآثار الناجمة عن كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية لفترة السنوات الخمس ٢٠٠٦-٢٠١٠ تصل إلى ١,٥ بليون دولار. وفي إطار البرنامج، يجري التركيز بشكل خاص على إعادة تأهيل السكان المتضررين والمناطق الملوثة بشكل تدريجي وعلى اتخاذ تدابير لتقليل مستويات الإشعاع ودعم إنتاج سلع من المواد المحلية، تلي المتطلبات الإشعاعية ذات الصلة.

ولا تزال المساعدة والدعم من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، أمرا ذا أهمية كبيرة لنجاح التدابير الوطنية. وفي هذا الصدد، نثني على التقرير الشامل للأمين العام عن عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل (A/65/341). ونؤيد الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في الفقرة ٦٤ من تقريره، ومفاده أنه بينما تُتخذ المزيد من الخطوات لإعادة الحياة إلى طبيعتها في المجتمعات المحلية المتضررة من كارثة تشيرنوبيل، ”ينبغي أن يستمر التعاون دون الإقليمي والتأزر الذي نتج عن تبادل المعارف وأفضل الممارسات“.

وأود أن أشير إلى أنه، بناء على مبادرة من بيلاروس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد مجلس رؤساء الدول في رابطة الدول المستقلة نداء بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ويؤكد النداء العزم على تهيئة الظروف المفضية إلى توفير الحماية الاجتماعية للعمال الذين ساعدوا على التخفيف من

أحد أكثر مساهمي الصندوق الذين يمكن التنبؤ بمساهماتهم، تؤيد الحفاظ على حجم الصندوق أو حتى زيادته بالشكل المناسب، وكذلك تحسين أدائه في مجال الإدارة وتخصيص الموارد على أساس استعراض السنوات الخمس المقرر في العام المقبل، وذلك لجعله محط تركيز حقيقي لإصلاح الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

وستحل في العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحادثة تشيرنوبيل. والحكومة الصينية تشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومات وشعوب بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا للتخلص من آثار الكارثة تماما، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم مساعدات سخية للسكان في المناطق المتضررة.

وستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ”التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. والوفد الصيني يدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المناقشات والتوصل إلى توافق في الآراء في موعد مبكر.

#### السيدة كولونتايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

إن التخفيف من آثار واحدة من أكبر الكوارث التي تسبب فيها الإنسان لا يزال يشكل مسألة ملحة بعد مرور ما يقرب من ٢٥ عاما على وقوعها. وكانت بيلاروس واحدة من أكثر البلدان تضررا من كارثة تشيرنوبيل. فقد سقط ثلثا النفايات المشعة في بيلاروس حيث تلوثت نسبة ٢٣ في المائة من أراضي بلدي. ويقدر الخبراء الخسائر الاقتصادية لبيلاروس بـ ٢٣٥ بليون دولار.

وبالنظر إلى العواقب الوخيمة لتشيرنوبيل على اقتصاد كان يمر بمرحلة انتقالية، فقد اضطرت حكومة بيلاروس إلى معالجة العديد من القضايا المعقدة، بما في ذلك

وتولي بيلاروس أهمية كبيرة لعقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة من ٢٠٠٦-٢٠١٦ في زيادة المساعدات للبلدان المتضررة. وفي ظل تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن خطة العمل بشأن تشيرنوبيل ومشاركة الهيئات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذها تبعثان الأمل في النجاح في التزام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمبادرات الخيرية، بالأنشطة المتصلة بتشيرنوبيل.

ونحن ممتنون للدول الأعضاء لموقفها البناء وتأييدها الواسع لمشروع القرار A/65/L.25، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها". وسييسر تنفيذ مشروع القرار زيادة تعزيز تدابير انتعاش المناطق المتضررة.

ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي لها، في دورتها الثامنة والسنتين، أن تجري استعراضا شاملا لتنفيذ جميع جوانب مشروع القرار الحالي، ولا سيما خطة العمل بشأن تشيرنوبيل والتي تغطي الفترة حتى عام ٢٠١٦. وسيوفر هذا النظر المستوى المناسب من الاهتمام لهذه المسألة المعقدة.

إن تشيرنوبيل هي مأسأتنا المشتركة. ويواجه شعب بيلاروس، شأنه في ذلك شأن شعبي روسيا وأوكرانيا، الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل بشجاعة ورباطة جأش وبالعمل الشاق. والجمعية العامة، نظرا لسلطتها السياسية واتخاذها القرارات بفعالية، أمامها الآن فرصة فريدة لتيسير إعادة تأهيل المناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبيل. واليوم، يتوقف مستقبل مئات الآلاف من الأشخاص علينا جميعا دون استثناء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

آثار كارثة تشيرنوبيل. كما يحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة للتغلب على آثار تلك الكارثة، كتكملة للجهود الواسعة النطاق التي تبذلها الدول لإعادة تأهيل المناطق المتضررة. وتشير الوثيقة أيضا إلى أن معالجة قضايا الإشعاع والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للأراضي الملوثة، فضلا عن تطوير القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتضررة، أمر ضروري للتغلب على آثار كارثة تشيرنوبيل.

وسيتطلب التصدي لتلك المهام أن نستمر في استكمال وتنفيذ نهج وأساليب علمية، الأمر الذي سيتطلب بدوره موارد كبيرة ومساعدات مالية وعلمية وتقنية من المجتمع الدولي. ونعتقد أن التعاون المثمر بين بيلاروس، باعتبارها دولة عضو كاملة العضوية، والمنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، هام للغاية لنجاح تدابير الانتعاش التي تتخذها جمهورية بيلاروس.

ونؤيد أيضا رأي الأمين العام، الوارد في الفقرة ٦٥ من تقريره، ومفاده أن القضايا المتعلقة تشمل

"تعبئة المزيد من موارد الجهات المانحة لدعم المبادرات المحلية، ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا، وضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل للأراضي التي تضررت من كارثة تشيرنوبيل".

وعقد مناقشة واسعة النطاق على الصعيدين الدولي والوطني بشأن التنمية المستدامة للأقاليم المتضررة يمكن أن يساعد على تعبئة الموارد اللازمة. وستشارك بيلاروس مشاركة نشطة في التحضير لمؤتمر دولي بشأن تشيرنوبيل وفي عقده، وهو المؤتمر المقرر أن يعقد في كييف في نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، تعترم بيلاروس تنظيم عدد من الأحداث التذكارية الدولية لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للكارثة.